وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

رقم: 1434000750

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك
-دراسة حالة على مجموعة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي-

إعداد الطالب(ة): قاسمي إيمان

إشراف: د.بوسنة حمزة

لجنة المناقشة:

د.سعيدي زهير	جامعة أم البواقي	رئيسا
د.بوسنة حمزة	جامعة أم البواقي	مقررا
د.العايب صبرينة	جامعة أم البواقي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أعز مخلوقين في هذا الوجود على قلبي، إلى من لهما الفضل في تربيتي وتعليمي، إلى من دعاني إلى الأمام ومنحاني القدرة على المواصلة:

أمي الحبيبة وأبي الغالي (أدامهما الله لي).

إلى من تمنوا لي الخير دائما إخوتي الأعزاء.

إلى الأهل و الأقارب، وإلى زملائي وزميلاتي، وإلى كل أصدقائي وأحبائي كل باسمه وكل بمقامه.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة سواء من بعيد أومن قريب.

www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال الله تعالى : (وإذ تأذّن ربّكم لئِن شكرتم لأزيدنّكم ولئِن كفرتم إنّ عذابي لشديد)
سورة إبراهيم الآية 7 .

من بركة العلم، نسبة القول إلى قائله، ومن مقابلة الإحسان بالإحسان نسبة الفضل إلى أهله ؛ فأتوجه بجزيل الشكر، وعظيم الإمتنان إلى صاحب الفضل علي – بعد الله تعالى – الأستاذ الفاضل، المربي القدوة، الدكتور**بوسنة حمزة** – حفظه الله ورعاه – على ما أولاه من عناية ورعاية لهذا البحث، منذ أن كان فكرة إلى أن إنتهى إلى هذه الصورة، وعلى ما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات منهجيّة أصيلة، أنارت لي الطريق؛ فكان لها أكبر الأثر في تسوية هذا البحث، وسدّ ثغراته فجزاه الله تعالى كل خير .

كما أتوجه بوافر الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة ؛ لتنقية شوائبها، وإصلاح خللها، وتشذيبها، وتهذيبها، وإغنائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

www.manaraa.com

ملخص الدراسة:

تعمل البنوك التجارية في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة محاطة بالعديد من المخاطر التي يعيق نشاطها وتهدد بقاءها، الوضع الذي أوجب إعطاء هذه المسألة قدرا كبيرا من الاهتمام للتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، وعلى أثر هذا الصدد تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تعمل على وضع آليات وقواعد تساعد البنوك على بناء جدار آمن يساعدها على مواجهة المخاطر بشتى أنواعها.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، حيث يعتبر التدقيق الداخلي من أكثر الوظائف تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر، ولتحقق الدراسة النتائج المرجوة منها تم تدعيمها بدراسة تطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، وذلك بالاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، إدارة المخاطر، رقابة داخلية، لجنة بازل.

Abstract:

Commercial banks operate under unstable economic conditions, and are surrounded by many risks that hinder their activity and threaten their survival. This situation requires giving the issue a great deal of attention to minimize risks. In this regard, the Basel Committee on Banking Supervision has been established, which is working to develop mechanisms and rules that will help banks to build a safe wall that will help them deal with risks of various kinds.

The objective of this study is to address the problematic of the role of internal audit in the management of banking risks. Internal auditing is one of the most qualified functions to assist in risk management. In order to achieve the desired results, the study was supported by an empirical study on a sample of banking agencies in Oum El Bouaghi, based on the questionnaire for data collection and analysis by the SPSS. The study found that there is an internal audit role in risk management.

Keywords: Internal Audit, Risk Management, Internal Control, Basel Committee.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس
المحتويات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والتقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول والأشكال	VII
فهرس المختصرات	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية	3
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	3
المطلب الثاني: منهجية التدقيق الداخلي ومعايير ممارسته المهنية	8
المطلب الثالث: الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي	12
المبحث الثاني: ادارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي	15
المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر.	15
المطلب الثاني: خطوات وأدوات إدارة المخاطر	20
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	29
المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية	33
المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية	33
المطلب الثاني: المضامين الرئيسية للجنة بازل (1)	37
المطلب الثالث: المضامين الرئيسية للجنة بازل (2)	38
المطلب الرابع: المضامين الرئيسية للجنة بازل (3)	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	45
المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السبقة	46

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الدراسات العربية	46
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	50
المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	51
المبحث الثاني: عرض طريقة وأدوات الاستبيان	52
المطلب الأول: المنهجية الإحصائية للاستبيان	52
المطلب الثاني: تحليل البيانات الشخصية للأفراد	56
المطلب الثالث: تحليل البيانات الخاصة بمحاور الاستبيان	61
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة	63
المطلب الأول: تحليل فقرات الاستبيان	63
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	70
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	77
الملاحق	82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول والأشكال

www.manaraa.com

1. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	متغيرات نموذج التمان	24
2-1	متغيرات نموذج كيدا	24
3-1	درجات المخاطرة حسب نموذج شيرود	25
4-1	متغيرات نموذج شيرود	26
1-2	توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة	57
2-2	توزيع مفردات العينة حسب القطاع	58
3-2	توزيع مفردات العينة حسب المستوى العلمي	58
4-2	توزيع مفردات العينة حسبا العمر	59
5-2	توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة	60
6-2	مقياس ليكارت، تقسيمه و ترميزه	61
7-2	اجابات الاستبيان ودلالتهم	62
8-2	معامل الثبات والصدق لأبعاد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك	62
9-2	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك	63
10-2	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك	65
11-2	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية	68
12-2	معامل الارتباط بين المحاور	71

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية	32
2-1	مختصر ما جاءت به اتفاقية بازل (2)	40
1-2	توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة	57
2-2	توزيع مفردات العينة حسب القطاع	58
3-2	توزيع مفردات العينة حسب المستوى العلمي	59
4-2	توزيع مفردات العينة حسبا العمر	60
5-2	توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة	61

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس

المختصرات

www.manaraa.com

الاختصار	الدلالة	المعنى بالغة العربية
IIA	Institute of International Auditors	معهد المدققين الداخليين
COSO	Committee of Sponsoring Organisation	لجنة المنظمات الراعية
BADR	Banque de L'agriculture et Du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية المحلية
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
BDL	Banque De Développement locale	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	بنك الجزائر الخارجي
SPSS	Statistique Package For social sciences	برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

www.manaraa.com

شهد العالم في الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا في كافة المجالات وبشكل متسارع صاحبه انتشار رهيب للعولمة ما أدى الى التطور في مجال النشاط الاقتصادي و كبر حجم المؤسسات وزيادة عملياتها وتعدد مشكلاتها، وتزايد صعوبة معالجة جميع المخاطر المحدقة بها خاصة بالمؤسسات المالية، ولضمان فعالية أدائها وسيرورة أعمالها لتحقيق أهدافها، يجب أن تعمل على التسيير الحسن لإدارة مخاطرها من أجل الوصول إلى كل ما هو مرجو بالكفاءة المطلوبة.

في ظل هذه التغيرات والأهمية البالغة لوظيفة إدارة المخاطر بالبنوك، فإن المجتمع المالي يعتبر وظيفة التدقيق الداخلي الأكثر تأهيلا للمساعدة من خلال المعلومات والتقارير التي توفرها، وتعتبر التدقيق الداخلي ذات مكانة أساسية في الهيكل التنظيمي للبنوك، حيث تطور مفهومها وتحول من المفهوم التقليدي الذي يهدف الى اكتشاف الأخطاء والغش إلى مفهوم حديث ألا وهو توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ بهذه الأخطار، بالإضافة الى تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشأن إدارة المخاطر بتزويد إدارة البنك بالمعلومات التي تؤكد أن المخاطر التي يتعرض لها البنك قد تم فهمها بالطريقة الصحيحة، حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في إدارة المخاطر والتقليل منها إلى أدنى حد.

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط المرسومة لها، ولكي تتجنبها وتخفف من أثارها السلبية يجب أن تحافظ إدارة المخاطر على سلامة البنك وعلى المنظومة المصرفية ككل لأن وجود إشاعة فقط كفيل بتهديم أقوى البنوك، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى باهتمام واسع ما أدى إلى ظهور لجنة على المستوى الدولي تعرف بلجنة بازل للرقابة البنكية والتي وضعت عددا من المبادئ التي غطت بدورها بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر المصرفية، حيث أصدرت الكثير من التوصيات والإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية سعيا منها لدعم الاستقرار البنكي العالمي والتخفيف من حدة الأزمات التي يواجهها الاقتصاد الدولي.

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف القيادية داخل البنك وذلك لما تقدمه من خدمات للإدارة العليا، عن طريق التقييم الدائم والموضوعي لمختلف الأنشطة والسياسات المتبعة، زيادة على ذلك هي تساهم في تحليل وتقييم المخاطر التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي، لتحقيق استمرار البنك في السوق المصرفية بعوائد مرتفعة ومخاطر متدنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هو دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية؟

تتدرج ضمن الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية كما يلي:

- ❖ كيف يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية؟
- ❖ ما علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية؟
- ❖ هل هناك تطبيق لما جاء بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في البنوك محل الدراسة؟

الفرضيات:

لمعالجة الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

1- يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

2- يعمل التدقيق الداخلي على تحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

3- تطبق البنوك محل الدراسة مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أسباب اختيار الدراسة:

إن أهم أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ❖ الأهمية البالغة التي تحضى بها وظيفة التدقيق الداخلي.
- ❖ محاولة معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.
- ❖ معرفة وتحديد أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- ❖ تزايد أهمية موضوع إدارة المخاطر في البنوك خاصة في ظل الأزمات التي يعرفها الاقتصاد المالي العالمي.
- ❖ طبيعة التخصص الذي يتلاءم مع الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال المكانة التي تحتلها إدارة المخاطر البنكية في الاقتصاد، خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتوسع حجم المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بوظيفة إدارة المخاطر البنكية وتطورها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب انهيارها، حتى تتمكن البنوك من الاستمرارية في السوق المالية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- إبراز المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي.
- التعرف على ماهية إدارة المخاطر.
- التعرف على المخاطر البنكية.
- معرفة مدى ارتباط التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر ومدى تشابك العلاقة بينهما.
- الوقوف على مدى التزام البنوك الجزائرية محل الدراسة بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع والاجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي على النحو التالي:

- **المنهج الوصفي:** هو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للتدقيق الداخلي، إدارة المخاطر البنكية والعلاقة التي تربطها بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، وكذا مقررات بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر المصرفية.
- **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية، حيث تم إعداد استبيان يوضح العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بالبنوك، كما تم تحليل إجابات المستجوبين باستخدام برنامج تحليل البيانات (SPSS)، وذلك لمعرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية ودورها في إدارة المخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت بحكم أن الدراسة تتطلب وقت أكبر.
- عدم جدية موظفي البنوك في الإجابة على أسئلة الاستبيان، سواء بسبب غياب الرغبة لديهم أو ضيق الوقت وفي حالات أخرى عدم الفهم للأسئلة.
- نقص ثقافة إدارة المخاطر لدى موظفي البنوك محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل تقديم هذا البحث في صورة ملائمة قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، وجاءت فصول هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** خصص لتقديم الإطار النظري للدراسة واحتوى على ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول تناول التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.
  - المبحث الثاني تناول إدارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي.
  - المبحث الثالث تناول إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- **الفصل الثاني:** خصص لتقديم الإطار التطبيقي للدراسة وقد تضمن ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول تناول عرض وتحليل الدراسات السابقة.
  - المبحث الثاني تناول عرض طريقة وأدوات الاستبيان .
  - المبحث الثالث تناول عرض نتائج الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

www.manaraa.com

تمهيد:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة والأساسية في تسيير البنوك فهي تسعى للتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات والأنظمة المسطرة، كما أنها تلعب دورا في الحفاظ على أملاك البنك وحقوق الدائنين من مساهمين ومودعين، وتعمل على توظيف واستثمار الموارد بطريقة جيدة.

بالإضافة إلى هذا يعتبر التدقيق الداخلي أداة الإدارة وعينها في قياس فعالية الوسائل الرقابية ومدى سلامة نظام الرقابة الداخلية سواء من الجانب الاستراتيجي أو من الجانب الإداري، كما أنه يساهم في إدارة المخاطر البنكية وتحديد أنواعها وتوصيفها بدقة ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها في حال حدوثها.

ونظرا لتصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية لتقديم حلول لتجنب حدوث هذه المخاطر والتقليل من نتائجها إلى أدنى حد لضمان استمرارية وجود هذه المنشآت البنكية وعدم زوالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق من الوسائل المهمة للتأكد والتحقق من الالتزام بالسياسات المحاسبية المالية، الإدارية، والتشريعات والأنظمة المالية وكامل السياسات العامة المتبعة، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة شاملة حول التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعدها على تحقيق أهدافها لإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (الحوكمة). (الواردات، 2014، ص33)

عرف التدقيق الداخلي في معيار التدقيق الدولي (610) بأنه تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة كخدمة للمنشأة، وتشمل وظائفه من بين أشياء أخرى (الفحص والتقييم) مراقبة مدى كفاية فعالية (ملاءمة) الرقابة الداخلية (جمعة، 2009، ص47).

يعتبر التدقيق الداخلي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منطقة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهي نوع من أنواع الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهذا النوع من التدقيق يتعامل أساسا مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية (السيد، 2013، ص115).

يقوم بعملية التدقيق الداخلي هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة، وذلك من أجل حماية أموال هذه الأخيرة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية محكمة للمؤسسة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية (عبد الله، 2000، ص30).

ثانيا: مبادئ التدقيق الداخلي

يتوقع من المدققين الداخليين تطبيق ودعم المبادئ التالية: (الواردات، 2014، ص 172)

- **الاستقامة:** تبنى إستقامة المدققين الداخليين على الثقة ولهذا توفر الأساس للاعتماد على أحكامهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الموضوعية:** يظهر المدققون الداخليون أعلى درجات الموضوعية المهنية في جمع، تقييم، وإيصال المعلومات حول النشاط تحت الفحص، يضع المدققون الداخليون تقييم متوازن لجميع الظروف ذات العلاقة ولا يتأثرون بإفراط لمصالحهم الشخصية أو بالأخرين في إصدار احكامهم.
- **السرية:** يحترم المدققون الداخليون قيمة وحيازة المعلومات التي يحصلون عليها، ولا يفصحون عن هذه المعلومات بدون صلاحية مناسبة ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني لفعل ذلك.
- **الكفاءة:** يطبق المدققون الداخليون المعرفة المهارات والخبرات المطلوبة في تقديم خدمات التدقيق الداخلي.

ثالثا: وظائف التدقيق الداخلي

إن خدمات التدقيق الداخلي تشمل الآتي: (الواردات، 2014، ص37)

1- خدمات التأكيد:

وهي التي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات، طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي، ويوجد بشكل عام ثلاثة أطراف في خدمات التأكيد هي:

- الشخص أو المجموعة المشاركة مباشرة في العملية؛
- الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المدقق الداخلي)؛
- الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم (المستخدم).

2- الخدمات الاستشارية

هي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناء على الطلب الخاص لإدارة المؤسسة، وتشمل الخدمات الاستشارية عموما على طرفين هما:

- الشخص أو المجموعة الذي يقدم الخدمة، المدقق الداخلي؛
- الشخص أو المجموعة التي تبحث عن وتتسلم النصيحة، عميل المهمة (المؤسسة محل التدقيق).

وعند أداء الخدمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض أن المسؤوليات الإدارية قد تم القيام بها بالكامل.

إن قيام المدقق الداخلي بأعمال التحقيق والتقييم يتوقف على درجة استقلاليته وهذا الاستقلال له جانبين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **الجانب الأول:** المركز التنظيمي للمدقق الداخلي، وهذا يتوقف على نطاق الخدمات التي سوف تطلبها الإدارة منه.

ب. **الجانب الثاني:** عدم اشتراك المدقق الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه.

لذلك توجد مسؤولية مزدوجة للمدقق الداخلي تجاه الأفراد الذين يدقق أعمالهم حتى يسود التعاون معهم، لذا فهو يساعدهم ومن ناحية أخرى فإن عليه توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا حتى يحيطها علما بالنتائج التي توصل إليها تدقيقه.

رابعا: أنواع التدقيق الداخلي

ينقسم التدقيق الداخلي إلى قسمين: تدقيق إداري وتدقيق مالي كما يلي: (سواد، 2009، ص 95)

1. **التدقيق المالي:**

ويعني تدقيق العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة؛
- اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين المراجعة؛
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام، الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابت مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

2. **التدقيق الإداري:**

وهو التدقيق الذي يشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهو سيتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:

- دراسة وإتباع العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة؛
- التأكد من سير البرنامج التدريبي للموظفين والعاملين بالشركة، وتحديد مدى فعالية هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في المؤسسة.

خامسا: أهداف التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي العديد من الأهداف نتطرق اليها في النقاط التالية: (بابنات وعدون، 2008، ص 42-43)

- التأكد من الالتزام بالسياسات، والإجراءات ومسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحقق من جودة المعلومات الصادرة عن مختلف أقسام المؤسسة؛

- المساهمة في تطوير القواعد والإجراءات داخل المنظمة؛

- التأكد من أن سياسات المؤسسة واستراتيجياتها محددة ومتابعة من طرف كل المعنيين؛

- التأكد من الاقتصاد والكفاءة في استعمال موارد المؤسسة؛

- التأكد من أن معايير أداء المؤسسة يتم تحديثها، ويتم تحقيقها؛

- إحصاء وتقييم كل الآثار الجبائية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير في الهيكل، أو المخصصات المالية للمؤسسة، مع الاستفادة من الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف التشريع الجبائي.

ما يلاحظ من خلال هذه الأهداف أنها يمكن تصنيفها إلى صنفين: أهداف من أجل الحماية، وأخرى من أجل البناء.

- **أهداف الحماية:** ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص وتقديم النصح للإدارة، وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية إلى:

أ. التحقيق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.

ب. التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.

ج. اقتراح تطوير وتحسين الأداء في التطبيق؛

- **أهداف البناء:** حيث يتم القيام بأعمال الفحص، والمطابقة بين التطبيق الفعلي والطرق والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من:

- سياسات المؤسسة؛

- الإجراءات المحاسبية؛

- نظام الرقابة الداخلية؛

- سجلات المؤسسة؛

- أنشطة التشغيل.

وهنا نلاحظ أن التدقيق الداخلي، يهدف إلى التأكد من مدى احترام الإطار المعياري والتوجيهات والسياسات ذات المصادر الداخلية والخارجية، التي تعمل في إطارها مختلف إدارات وأقسام المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: صعوبات التدقيق الداخلي

يواجه المدقق الداخلي بعض الصعوبات أثناء تأديته لعمله ويمكن حصر هاته الصعوبات فيما يلي: (الخطيب، 2009؛ ص169)

1- عدم فهم بعض موظفي المؤسسة دور المدقق الداخلي في تطوير وتحسين أساليب العمل.

2- محاولة بعض الموظفين تبرير الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة خاطئة مما يؤدي إلى تضليل المدقق الداخلي حول تفسير الانحرافات؛

3- ضغط العمل في الفروع يؤدي إلى التأخر في إنجاز مهمة التدقيق مما يؤدي في بعض الأحيان إلى اكتشاف بعض الأخطاء بصورة متأخرة مما يصعب من معالجتها؛

4- عدم إطلاع بعض الموظفين على التعليمات الداخلية (سياسات وإجراءات) للقسم الذي يعمل به، مما يؤدي إلى حدوث بعض الأخطاء التي تؤثر على أداء العمل؛

5- اختيار صيغة المراقبة والعبارات المتعلقة بالملاحظات، كون المدقق الداخلي يتعامل مع فئات ومستويات ادارية مختلفة؛

6- استمرار ارتكاب الأخطاء التي وردت في التقارير السابقة بالرغم من الرد بعدم ارتكاب تلك الأخطاء في المستقبل؛

7- اجابة بعض الموظفين على ملاحظات التدقيق الداخلي الواردة في التقارير بصورة مبهمة، وأحيانا لا تمت بصلة إلى الملاحظة؛

8- ومن المشاكل التي تواجه المدقق الداخلي قضية الاستقلالية، في ظل غموض مؤشراتها، حيث يجد المدقق الداخلي نفسه في بيئة عمل غير مستقرة، الأمر الذي يجعل من المدقق عاجزا عن التصرف باستقلالية، ويعد غياب الاستقلالية للمدقق الداخلي دالة على ضعفه وعجزه عن ممارسة الحريات في اختيار الأنشطة التي يرى أنها جديرة بالفحص لا سيما إذا تدخلت أية جهة أخرى داخل المؤسسة في اختيار تلك الانشطة، في ظل عدم الاستقلالية فانه من غير الممكن أن تكون عملية التدقيق الداخلي فعالة في حال مراجعة بعض الأنشطة التي تقع ضمن مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: منهجية التدقيق الداخلي ومعايير ممارسته المهنية

أولا: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

أصدر معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام 1978، ولقد تضمنت مقدمة تلك المعايير بعض ما تتضمنه قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي، وتنقسم معايير التدقيق الداخلي إلى خمسة أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي في أي تنظيم وتتمثل تلك الأقسام الخمسة في: (السوافيري، 2002، ص 102-104)

1. **استقلالية المدقق الداخلي:**

يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوط بها، ويجب أن يكون المدقق موضوعيا في أدائه لأعمال التدقيق.

2. **العناية المهنية:**

يجب أن تؤدى أعمال التدقيق الداخلي بما يتفق والعناية المهنية اللازمة وهذا يتطلب ما يلي:

- **بالنسبة لقسم التدقيق الداخلي:**

أ- يجب أن يتأكد المسؤول عن قسم التدقيق من توفر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدققين الداخليين؛

ب- يجب أن تكون لدى قسم المراجعة الداخلية المعرفة، المهارات والإمكانيات اللازمة لأدائه لمسؤوليات التدقيق؛

ت- يجب أن يتأكد المسؤول عن قسم التدقيق الداخلي من توافر الإشراف الكافي على جميع اعمال التدقيق الداخلي.

- **بالنسبة للمدقق الداخلي:**

أ. يجب على المدقق الداخلي الالتزام بالمعايير المهنية للسلوك؛

ب. يجب أن تتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة والمهارات والإمكانيات الضرورية.

3. **نطاق العمل:**

يجب أن يتضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم المعين وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة، ولتحقيق ذلك يتعين على المدقق القيام بما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التأكد من مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة؛
- مراجعة النظم الموضوعة للتحقق من الالتزام بتلك السياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين واللوائح التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير، ويجب أن يحدد إذا ما كامن هناك التزام في التنظيم أم لا؛
- مراجعة وسائل المحافظة على الأصول والتحقق من وجود مثل هذه الأصول كلما كان ذلك ممكننا؛
- تقييم مدى كفاءة استخدام الأصول من الناحية الاقتصادية؛
- تدقيق العمليات والبرامج للتحقق مما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعة، وما إذا كانت عمليات البرامج قد يتم تنفيذها كما هو مخطط.

4. أداء أعمال التدقيق:

يجب أن تتضمن أعمال التدقيق كل من التخطيط وفحص وتقييم المعلومات، والتقرير عن النتائج، ومتابعة التوصيات ويتضمن تخطيط التدقيق ضرورة وضع أهداف للتدقيق ونطاق العمل، والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سوف يتم تدقيقها، وتحديد المواد اللازمة لأداء عملية التدقيق، والاتصال بكل من تكون له علاقة بعملية التدقيق الداخلي المعينة، والقيام بمسح للتعرف على الأنشطة والمخاطر والإجراءات الرقابية وذلك لتحديد تلك الجوانب التي تحتاج اهتماما أكبر أثناء عملية التدقيق، وكتابة برنامج للتدقيق وتحديد كيف ومتى ولمن ترسل نتائج عملية التدقيق، أخيرا الحصول على موافقة من المشرف على قسم التدقيق الداخلي على خطة أعمال التدقيق.

5. إدارة قسم التدقيق الداخلي:

تقتضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يدير المشرف على قسم التدقيق الداخلي القسم بطريقة مناسبة ويكون المشرف على قسم التدقيق الداخلي مسؤولا عن إدارة القسم بحيث:

- تحقق اعمال التدقيق الاغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة؛
- تستخدم الموارد المتاحة لقسم التدقيق الداخلي بكفاءة وفعالية؛
- تتمشى جميع أعمال التدقيق مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

وحتى يمكن للمشرف على قسم التدقيق الداخلي إدارة القسم بما يحقق تلك الأهداف العامة فإنه يجب أن:

- تكون لدى المشرف على قسم التدقيق الداخلي لائحة بأهداف، سلطات ومسؤوليات القسم؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يقوم المشرف على قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات القسم؛
- يوفر المشرف على القسم سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في القسم؛
- يضع المشرف على القسم برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم التدقيق الداخلي؛
- يقوم المشرف على القسم بالتنسيق بين جهود كل من قسم التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛
- يقوم المشرف على القسم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييم أعمال القسم بصفة مستمرة.

تمثل هذه المعايير إطارا عاما للقواعد التي يجب أن يلتزم بها المدققون الداخليون في ممارسة المهنة.

ثانيا: منهجية التدقيق الداخلي

للقيام بعملية التدقيق الداخلي هناك خطوات محددة يجب اتباعها: (سواد، 2009، ص 96 -98)

1- التخطيط الأولي لعملية التدقيق الداخلي:

وهي المرحلة التمهيدية في التدقيق الداخلي، حيث يقوم المدقق بالاطلاع على المؤسسة بغرض كسب معرفة ومعلومات عن المؤسسة وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمؤسسة وتتم هذه المرحلة عبر ثلاث خطوات هي:

أ- **الدراسة الأولية للمؤسسة:** وهي تقتضي أن يقوم المراجع بدراسة أولية لنشاط المؤسسة، حيث تحصل على مختلف البيانات والمعلومات عنها مثل اسم وعنوان وتاريخ نشأة المؤسسة، شكلها القانوني، تنظيمها الإداري، نظام المراقبة الداخلية المطبق فيها، طرق الإنتاج وقنوات التوزيع وكذا الإجراءات المحاسبية المتبعة...، وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام المؤسسة وهذا لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج التدقيق.

ب- **إعداد برنامج التدقيق:** ويتم إعداد هذا البرنامج بتحديد الأهداف التي يريد الوصول إليها، كما يظهر البرنامج نطاق العمل المطلوب مع المدقق وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أداءه للمهمة المكلف بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برنامج التدقيق هو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات المراجعة الواجب اتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية التدقيق.

ج – **توزيع الاختصاصات:** ويقصد به تحديد موظفي قسم التدقيق واختيار الكفاءات المناسبة، كما يجب على المدقق التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هذا باعتباره المسؤول الأول والوحيد أمام إدارة المؤسسة وتختلف الأطراف المعينية بنتائج التدقيق.

2– القيام بالتدقيق :

في هذه الخطوة يقوم المدقق بعمله بصفة فعلية وتطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بها، وكما تم تحديدها في البرنامج، وقد تختلف هذه الإجراءات تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية الصعوبات التي يمكن أن يصادفها، إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء التدقيق هي:

أ. **التحقيق:** ويقصد بها التأكد من مدى صحة ودقة العمليات وقدرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويجب التحقيق والتفريق بين الحقائق والآراء، حيث يعتمد التحقيق أساسا على العمليات والحسابات وهو العنصر المشترك بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

ب.**التحليل:** ويقتضي الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية إجراءات الوقاية الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية ومختلف السجلات والمستندات داخل نطاق الفحص.

ج.**الالتزام:** يقصد به مدى التوافق بين السياسات الإدارية من جهة ومن جهة أخرى يقصد به الانضباط في التنظيم.

د. **التقييم:** هو التقييم الشخصي للمدقق عن مدى كفاءة وفعالية مختلف السياسات المعمول بها في المؤسسة، بغية ترشيد الإجراءات وتطوير الأداء وتقديم الاقتراحات كذلك.

هـ.**التقرير:** يوضح فيه المدقق الطريقة التي تمت بها المعالجة مع النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، ويفضل عرض هذا التقرير على المسؤول عن المؤسسة محل الفحص وهذا لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير بعض الامور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية

- **تعريف الرقابة:** يقصد بها جميع الوسائل والإجراءات المستخدمة من طرف المؤسسة لحماية أصولها، التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والاحصائية لرفع الكفاءة الانتاجية في المؤسسة وتحقيق الفعالية. (الوردات، 2014، ص38) .
- **تعريف النظام:** عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي النظام بأنه: "ترتيب لمجموعة من المبادئ أو الأنشطة أو الأفراد ذو ارتباط أو ذو علاقات متبادلة بينهم لتحقيق هدف النظام ".
- **تعريف نظام الرقابة الداخلية:**

يمكن القول بأن نظام الرقابة الداخلية يمثل وحدة متكاملة ومترابطة تتكون من مجموعة من العمليات والوظائف الفرعية التي تترابط وتتفعل مع بعضها لتحويل مدخلات النظام إلى مخرجات، وخلق رقابة كافية للوصول إلى تأكيد معقول بأن الأهداف الموضوعة سوف تتحقق بكفاءة وفعالية .(سلامة، 2010؛ ص35).

ثانيا: انواع الرقابة الداخلية

تقسم الرقابة الداخلية إلى الأنواع التالية: (ديري، 2011، ص188-189)

1- **الرقابة الإدارية:**

تشمل الخطة التنظيمية وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي التي تعتمد في سبيل تحقيقها وسائلا متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة، الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.

2- **الرقابة المحاسبية:**

تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية التي تتضمنها الدفاتر المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها – على سبيل المثال– إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الاجمالية) وإتباع موازين التدقيق الدورية وإتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات عن محاسب المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **الضبط الداخلي:**

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

ثالثا: الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية

تكمن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية النقاط الاتية: (سلامة، 2010، ص 13-14)

- تنظيم المؤسسة لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛
- حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والتلاعب؛
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛
- رفع مستوى الكفاءة الانتاجية؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية؛
- تقييم مستويات التنفيذ في الاقسام المختلفة في المنشاة.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن الرقابة الداخلية تشتمل على جوانب محاسبية، اقتصادية وادارية:

1- **جوانبها المحاسبية:** حماية الأصول والتحقق من صحة البيانات والقوائم المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها؛

2- **جوانب إدارية:** تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة من قبل الإدارة ودراسة الزمن والحركة، وبرامج تدريب العالمين والرقابة على الجودة؛

3- **جوانب اقتصادية:** مرتبطة بزيادة الكفاءة التشغيلية أي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لمنع الإسراف والضياع والتلف وتعطل التجهيز الآلي.

رابعا: تقييم الرقابة الداخلية

تنطلق إجراءات التدقيق من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ذلك لأنه يترتب على نتيجة هذا التقييم تحديد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مدقق الحسابات، ويقوم المدقق بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال الخطوات التالية: (بودنت، 2016، ص32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **فهم نظام الرقابة الداخلية:** في هذه الخطوة يجب على المدقق أن يحقق المعرفة الكافية على نظام الرقابة الداخلية وذلك عن طريق الاستفسار من مختلف الأشخاص داخل المؤسسة، إضافة إلى الرجوع إلى المستندات التي تصف نظام الرقابة الداخلية للحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية.
- **تحديد مخاطر الرقابة:** يتم في هذه الخطوة تحديد مخاطر الرقابة ويمكن للمدقق أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة.

- **اختبارات الإلتزام:** الهدف من هذه الخطوة هو التحقق من أساليب الرقابة في المؤسسة تطبق بنفس الطريقة التي وصفت بها، وأن الموظفين ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة، ويجب على إدارة المؤسسة أن تحث موظفيها على ذلك من خلال تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم.

خامسا: العلاقة بين الرقابة التدقيق الداخلي:

يعمل التدقيق الداخلي على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وحتى تحقق هذه الوظيفة أهدافها لا بد من توفر الشروط التي تمكنها من أداء مهامها بفعالية وأهم هذه الشروط: (شعباني، 2004، ص104)

1. **الشمولية:** وهذا يعني أن يغطي التدقيق الداخلي جميع نشاطات وظائف المؤسسة المختلفة ومن جميع النواحي.
2. **الاستقلالية:** لا بد من تحقيق الموقع الوظيفي لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة وجعلها مستقلة عن باقي الوظائف.
3. **الكفاءة:** لا بد أن يكون الشخص المكلف بالوظيفة على درجة كبيرة من النزاهة والإلمام بالميدان مما يسمح له بأداء وظيفته على أكمل وجه.

وحتى يتمكن التدقيق الداخلي من القيام بمهامه على أحسن وجه والوصول إلى رقابة جيدة يجب وضع التصميم لهذه الأخيرة:

- نظام الرقابة مختلف العمليات؛
- نظام الرقابة الإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة ومدى إمكانية تحقيقها؛
- نظام محاسبي؛
- معالجة ملائمة لمختلف المعلومات؛
- نظام للمعلومات والتوثيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا نلاحظ أن مجال تدخل التدقيق الداخلي واسع جدا، خاصة أنه يذهب إلى مراقبة وجود استراتيجية ومراقبة احترام القوانين والإجراءات، هذا النوع من التدقيق يسمى بتدقيق العمليات، هذا الأخير يهدف إلى مساعدة مراكز القرار بالمؤسسة والتحقيق من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، تقييم النشاطات وتقديم تعاليق واقتراحات حولها.

مهمة التدقيق الداخلي تقوم على عملية الرقابة، فمن المتوقع أن يكون للمدقق الداخلي معرفة كافية وخبرة بإجراءات الرقابة، فمهمة التدقيق الداخلي تسعى لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة والفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة من المؤسسة.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي

إن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات وتحقيقها لأهدافها، حيث أصبح وجود وظيفة إدارة المخاطر لزاما لضمان استمرارية المؤسسة وتقليل عوائد المخاطر المحيطة بها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

أولا: تعريف إدارة المخاطر

تعرف الإدارة على أنها عملية تخطيط وتنفيذ وتنظيم وتوجيه ورقابة للوصول إلى الهدف المنشود أو الموضوع من خلالها ومع الأفراد بأقل الطرق والأساليب وأقلها تكليفا. (حريز وسلمان، 2011، ص13)

يعرّف الخطر على أنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إدارة أي من الطرفين، كما عرف "البدراوي " الخطر على أنه عبارة عن حادث يتوقع حدوثه وليس مؤكد الحدوث بشرط عدم تدخل إدارة أحد الأطراف في رفعه إذا وقع وخاصة إدارة المؤمن له. (جبرا، 2015، ص199)

تعاريف إدارة المخاطر:

- هي التحديد والتحليل، والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لمشروع ما (الراوي، 2009، ص10).
- إدارة المخاطر هي كافة الإيرادات التي تقوم بها الإدارة للحد من الأثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.
- هي استخدام الإدارة لسياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من أثار المخاطر على المؤسسة. (عيسى، 2010، ص118)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إدارة المخاطر هي أداة تخطيط تهدف إلى توفير الأمن والسلامة والصحة المهنية بطريقة تسمح بمواجهة الخطر والتقليل من نتائجه السلبية. (سيد، 2015، ص190)

من التعريفات السابقة يمكن أن نقول أن: إدارة المخاطر تعبر عن مجموعة السياسات والأساليب المتبعة من قبل الإدارة التي تجنبها أية انحرافات قد تقع فيها المؤسسة مستقبلا والتي يمكن أن تنعكس سلبا على أدائها وقد تؤدي إلى عدم استمرارية المؤسسة.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق العديد من الأهداف نتناولها في النقاط الآتية: (بلعزوز وآخرون، 2013، ص 68-70)

أ- أهداف أساسية:

من خلال الدور الهام والأساسي الذي تلعبه إدارة المخاطر في التقليل والحد من حجم المخاطرة والعمل على تنفيذ الاستراتيجية المخطط لها يتبين لنا الهدف الذي تسعى لتحقيقه إدارة المخاطر، وإذا رجعنا إلى تعريفات إدارة المخاطر التي تناولناها سابقا والتي عرفناها بأنها تقليل الآثار السلبية للمخاطر إلى الحد الأدنى وبأقل تكلفة ممكنة من خلال التعريف نستنتج أن هناك هدفين هما:

- تقليل الأثار السلبية للمخاطرة؛
- التقليل من تكلفة القيام بذلك.

وأن هذين الهدفين يخدمان أهدافا أخرى يمكن ايجازها فيما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة؛
- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول المؤسسة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها وتقويم إدارة المؤسسة، والعمليات التي تقوم بها يوميا؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية؛
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى، وذلك عن طريق حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أية خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الواضح أنه أيا تكن الأهداف فان تحقيقها مرهون بوجود المؤسسة، أما إذا دمر وجودها فإنها لن تكون قابلة للتحقيق، فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء مثل: قانون الطبيعة الأول لضمان استمرارية وجود المؤسسة كضمان عامل في الاقتصاد، فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة، ويمكن ترجمة هذا الهدف إلى هدف أبسط وهو تفادي الإفلاس.

ب-أهداف أخرى:

بالإضافة إلى الاستمرارية التي تعتبر الهدف الأول لإدارة المخاطر هناك عدد من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:

- **الاقتصاد:** الاقتصاد هو أول الأهداف الفرعية أو الثانوية لإدارة المخاطر وهنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.
- **تقليل القلق:** قصد بهدف تقليل القلق والتوتر، والذي يقصد به راحة البال التي تتأتى من معرفة تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، فعندما لا تعرف الإدارة ما إذا كان قد تم التصدي لهذه التعرضات أم لا فإن عدم التأكد والقلق يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى، في حين تمنح راحة البال التي تتأتى من الأمان الذي تمنحه استراتيجية إدارة المخاطر وتوجيه الطاقات نحو النمو والرجعية وبالتالي ضمان بقاء واستمرارية نشاط المنشأة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** فمثلا عندما يعلن البنك افلاسه يتضرر الموظفون لكن عند تواجد إدارة المخاطر التي تحمي الاستراتيجية من طرف البنك فإن ذلك يحميه من تكبد خسائر فادحة كالإفلاس الذي يؤثر سلبا على الموظفين ومالكي المؤسسة.

يمكننا إضافة بعض الأهداف الأخرى لإدارة المخاطر:

- إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة.
- المساعدة على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة.
- زيادة احتمالات النجاح وتخفيض كلا من احتمالات الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

ثالثا: أنواع المخاطر

تنقسم المخاطر من حيث تأثيرها على كافة القطاعات أو قطاع معين إلى: (عثمان، 2013، ص217)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. المخاطر النظامية:

هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والسياسية العامة. وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق، وهي تشمل كل من مخاطر: دورة النشاط والأعمال، ومعدلات سعر الفائدة، ومعدل أسعار الصرف، والتضخم وتقلبات المناخ الاقتصادي العام وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع.

ب.المخاطر غير النظامية:

وهي المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية وهي تشمل كل من مخاطر: الصناعة أو السيولة والإدارة والرفع التشغيلي، والرفع المالي. وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع.

ج. أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك:

تتعرض البنوك إلى العديد من المخاطر التي قد تزعزع استقرارها وتنهي وجودها وتتمثل في: (الصيرفي، 2014، ص 62- 63)

1. المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء. وتنجم المخاطرة عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.

2. مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير. وقد تتخذ الحكومات إجراءات لدفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز أو الشعير، أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي.

3. مخاطر سعر الفائدة:

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدا، نسبة السيولة المتوفرة لديه ومثالا على ذلك: هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر إلى الاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.

4. مخاطر المعاملات:

كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي أو الين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو الجنيه الإسترليني مثلا.

لذلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله وأموال عملائه ضد هذه التقلبات سواء كان صعودا أو هبوطا.

5. مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب ايداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

كلما اقترض المصرف من الأسواق المالية، قلت مقدرته على ضمان هامش رجعي جيد على القروض التي يقدمها.

6. المخاطر التشغيلية:

تتعلق هاته المخاطر المتصلة بالعمل اليومي في البنوك، ولأن البنوك ليست كالمصانع فان المخاطر التشغيلية فيها تنحصر في أعمال السطو، سرقة الموظفين والمباني غير الآمنة وتتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين والقيود الخاطئة.

7. المخاطر القانونية:

هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من إجراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.

وقد يحدث أكثر من واحدة من المخاطر الذكورة في آن واحد، لذا فإن المصارف عموما ترسم سياستها لإدارة وتحديد تلك المخاطر، وتقوم بعد تحليلها بضبطها ضمن حدود معقولة كما تقوم بمراقبتها بصفة مستمرة من خلال قسم ينشأ خصيصا لإدارة المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: خطوات ادوات قياس المخاطر

أولا: خطوات إدارة المخاطر في البنوك

تتم إدارة المخاطر في البنوك عن طريق إتباع خطوات محددة: (آل شبيب، 2015، ص173-174)

1. تحديد المخاطر وتعريفها من خلال تحليل طبيعة المخاطر التي يواجهها البنك، وتأثيرها وأهميتها بالنسبة إلى العمل والمكان الذي تحدث فيه داخل البنك؛
2. تحليل المخاطر وخاصة التأكيد على المخاطر نادرة الحدوث لأن نتائجها تكون ذات آثار كبيرة؛
3. قياس المخاطر التي هي عبارة عن محاولة الحصول على بعض المقاييس لنتائج مستقبلية محتملة باستخدام النماذج المتاحة، وأهمها نموذج الفجوة والفترة الزمنية ونماذج قياس مخاطر الائتمان؛
4. استخدام نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة للتعامل مع المخاطر والحد منها، والتي تركز على مخاطر معاملات الفائدة وجودة الائتمان والسيولة ونفقات التشغيل وهذه النماذج:

أ. **نموذج الفجوة:** هو النموذج الذي يقيس مخاطر سعر الفائدة وتحليل حساسية عائد البنك، ومدى تأثير التغير في معدل الفائدة على صافي الدخل من الفوائد، وهذا يرتبط بالعناصر الأساسية المحركة لحالة الموجودات والمطلوبات، ويكون ذلك من خلال حساب التغيير العائد بسبب حساسية الموجودات والمطلوبات المصرفية للتغيير في معدل سعر الفائدة، ولذلك على إدارة البنك عند حساب عوائدها من الفوائد، عليها أن تحسب معدل المخاطر من خلال التي يمكن أن تتعرض لها العوائد بسبب التغير في معدل الفائدة، ومدى تأثير ذلك على القيمة السوقية للبنك وحقوق المالكين، ويتم قياس المخاطر من خلال التغيرات الحاصلة في التوازن بين الموجودات والمطلوبات ونموذج الفجوة يستخدم لهذا الغرض من خلال القياس الثابت للمخاطر والدخل من صافي الفائدة، إن تحليل الفجوة والحساسية يحدد القناعة في عوائد البنوك، وتؤثر التغيرات في سعر الفائدة على كفاءة ربحية البنك، كما أن التغير في معدلات الفائدة سوف يرفع أو يخفض من صافي الدخل من الفوائد، وتستخدم نموذج الفجوة لقياس المخاطر الناجمة عن حساسية الموجودات والالتزامات للتغير في معدل الفائدة من خلال مقارنة حساسية معدل الفائدة على الموجودات وحساسية المعدل على المطلوبات، ومخاطر معدل الفائدة يتم قياسه من خلال حساب الفجوة لفترات زمنية مختلفة وعلى أساس طبيعة وحالة البيانات في المركز المالي في الفترة الثابتة، ولذلك يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تعتبر قيمة الفجوة من خلال معرفة قيمة الدخل الصافي من الفوائد الذي سوف يتغير إذا تغير معدل الفائدة، وهناك عدد من الخطوات لتحليل الفجوة الإحصائية وهي:

- التطور في توقعات معدل الفائدة؛
- اختبار المخاطر عبر الزمن لمعرفة قيمة الموجودات والمطلوبات وهو معدل الحساسية في جميع الأوقات؛
- الفواصل الزمنية للموجودات والمطلوبات أي الفواصل الزمنية بالوقت أو النقد، ودور إعادة التسعيرة في التأثير على حساسية المعدل؛
- حساب الفجوة الساكن والتي تساوي كمية النقود للأصول الحساسة لمعدل الفائدة ناقص كمية النقود للمطلوبات الحساسة للمعدل ولكل فاصلة زمنية؛
- الفجوة: الموجودات الحساسة لمعدل الفائدة، المطلوبات الحساسة لمعدل الفائدة، لابد من أن يكون القياس على أساس الوقت، ولذلك هناك فترات الفجوة وقياس الفجوة لكل فترة زمنية.

ب. نموذج الفترة الزمنية: والذي يهتم بمطابقة الفترات الزمنية بهدف تثبيت القيمة الصافية للربح، وإن نموذج الفترة الزمنية يعد مفيدا عندما يكون التغير في أسعار الفائدة قليلا، وإن استخدام وتحليل البيانات في نقطة زمنية محددة وليس بصورة تراكمية ممتدة زمنيا يساهم في كشف المخاطر. (موسى وآخرون، 2012، ص77)

5. الرقابة الفعالة على المخاطر والخسائر المحتملة، وهدفها المحافظة على الاستقرار والثقة بالنظام البنكي وحماية أموال المودعين واستخدام نظام تقييم مختلف لمخاطر البنوك وتحديد حجمها ومعالجتها وإعداد تقارير واضحة ومحددة والفصل بين المهام واستخدام مقاييس للمخاطر مفهومة وواضحة. (آل شبيب، 2015، ص 174)

ثانيا: أدوات قياس المخاطر

1. نسب قياس المخاطر البنكية:

أ. **مخاطر الائتمان:** تظهر هذه المخاطرة عندما لا يلتزم المقترضون بدفع الفوائد وأقساط القروض لظروف طارئة خاصة بالمقترضين أو التقصير من موظفي منح الائتمان في التنبؤ بحالة العميل، وحتى تتجنب البنوك هذه المظاهرة فإنها تسعى إلى رفع كفاءة الموظفين المسؤولين عن القروض الائتمانية بتقليل نسبة هذه المخاطر.

وتقاس مخاطر الائتمان وفق العلاقة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{مخاطر الائتمان بالخسائر} = \frac{\text{خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

كما يمكن التنبؤ بمخاطر الائتمان باستخدام نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى أجمالي الودائع وكما يلي:

$$\text{مخاطر الائتمان بالتسهيلات} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{الودائع}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة اقل من 1.

تدل هذه النسبة على كمية الودائع التي تم استثمارها في قروض من قبل البنك، وزيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطرة، فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون زيادة في إجمالي الودائع، وذلك من أجل ترك هامش للسيولة، زيادة مخاطر هاته النسبة يدل على ارتفاع مخاطر الائتمان.

ب. **مخاطر سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة أحد أهم العناصر التي تؤثر على العوائد البنكية، والتغير في أسعار الفائدة يعد أحد أهم عناصر المخاطر المصرفية، ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}{\text{الإلتزامات ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من (1) فإن عوائد البنك ستتناقص في حالة انخفاض سعر الفائدة وسترتفع عوائد البنك إذا ما زادت أسعار الفائدة في المستقبل.

ج. **مخاطر تركز القروض:** تأتي هذه المخاطر بسببين أو لهما اعتماد البنك على الاقتراض كمصدر للتمويل والثاني إقراض أموال البنك والتركيز في منح الائتمان إلى قطاعات معينة مثل قطاع العقارات، أو قطاع الصناعة، مما يعرض البنك إلى المخاطر في حالة انخفاض أسعار العقارات، أو تدهور العوائد في القطاع الصناعي بسبب الانكماش الاقتصادي أو التطور التكنولوجي ويتم قياسه من خلال ما يلي:

$$\text{مخاطر التركز المصرفي} = \frac{\text{القروض الممنوحة لقطاع معين}}{\text{إجمالي القروض}}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر التركز المصرفي في مصادر الأموال = (قروض البنك تجاه الغير + الودائع) / اجمالي الأصول

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال مؤشر القروض إلى الودائع.

القروض الممنوحة من البنك إلى إجمالي الودائع = القروض الممنوحة / إجمالي الودائع

د. **نسب هيكل الودائع:** الودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وهذه الديون هي نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه.

ويستطيع البنك أن ينمي ودائعه من خلال ابتكار خدمات حديثه ومنح حوافز تشجيعية تزيد من رغبة الفرد على الإيداع، لهذا يستطيع البنك أن يقيس معدل نمو الودائع من خلال المعادلة التالية:

معدل نمو الودائع = مجموع ودائع السنة الحالية – مجموع ودائع السنة السابقة

وهذه النسبة تعتبر مؤشر هام عن أداء البنك وزيادة ربحيته، وأن انخفاضها يعبر عن ضعف أداء البنك وانكماش موارده. (آل شبيب، 2012، ص116-117)

2.نماذج التنبؤ بالفشل (مقاييس التحليل المالي)

نشط الباحثون في الولايات المتحدة منذ بداية الستينات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي فقد قاموا بإجراء دراسات لبناء نماذج للتنبؤ بالفشل وهناك العديد من النماذج التي تثبت فعاليتها في التنبؤ بالفشل المالي نذكر منها ما يلي:

ا. نموذج ألتمان:1968/EDWARD ALTMAN Z-SCORE

يعد عمل "ألتمان" من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، واستخدم ألتمان في بناء هذا النموذج أسلوب إحصائي سمي بأسلوب التحليل التمييزي، حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة، ووضع ألتمان نموذجه بالصيغة التالية: (مطر، 2010، ص 79)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$Z=1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1X_5$$

جدول رقم (1-1): متغيرات نموذج ألتمان

X_1	صافي رأس المال/ إجمالي الأصول
X_2	الأرباح المحتجزة والاحتياطات / إجمالي الأصول
X_3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
X_4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي الديون
X_5	المبيعات / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى علاقة ألتمان.

أما المعاملات (1.2، 1.4، 3.3، 0.6، 1) فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتمادا على ما تستخدمه المؤسسات موضوع وتمثل (Z) القيمة المعادلة وتقارن مع المعايير التي وضعها ألتمان وهي:

- المؤسسات التي يقل لديها (Z) عن 1.81 تعد شركة فاشلة لكون أدائها منخفضا؛
- المؤسسات التي يزيد لديها (Z) عن 1.81 ويقل عن 2.99 يكون أداؤها متوسطا ويصعب الحسم بشأن فشلها؛
- المؤسسات التي يزيد لديها (Z) عن 2.99 تعد شركات ناجحة على المدى القريب لأن أداءها كان عاليا.

ب. نموذج كيدا KIDA / 1981:

يعتبر من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل، وهذا النموذج اعتمد على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي في المؤسسات وهي: (أبو شهاب، 2018، ص48)

جدول رقم (1-2): متغيرات نموذج كيدا

X_1	صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / مجموع الأصول
X_2	مجموع حقوق الملكية / مجموع الالتزامات
X_3	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة
X_4	المبيعات / مجموع الأصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

X_5	النقدية / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى نموذج كيدا.

وعلى وفق هذه النسب تمكن KIDA من صياغة نموذجه المتمثل بالمعادلة:

$$Z=1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

وتعد احتمالات الفشل مرتفعة حسب هذا النموذج عندما تكون قيمة (z) سالبة، وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الفشل قدرها 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.

ج. نموذج شيرود/ SHERROD

هو من النماذج المهمة التي تم بناؤها إذ يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: (نجار، 2014، ص48)

- تقييم مخاطر الائتمان،
- التنبؤ بالفشل المالي.

يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية ويجري تقسيم القروض على خمس فئات بحسب درجة المخاطرة هي:

جدول رقم (1-3): درجات المخاطرة حسب نموذج شيرود

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	أكبر من 25
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	25-20
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	20-5
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	5-(5)
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	أقل من (5)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى نموذج شيرود.

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مزاولة نشاطها في المستقبل، ويمكن تمثيل هذا النموذج في الصيغة الرياضية كما يأتي:

$$Z=17\ X_1 + 9\ X_2 + 35\ X_3 + 20\ X_4 + 1.2\ X_5 + 0.1X_6$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تمثل X النسب المالية التي يقوم عليها النموذج على النحو الآتي:

جدول رقم (1-4): متغيرات نموذج شيرود

X_1	صافي رأس المال/ إجمالي الأصول
X_2	الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول
X_3	اجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول
X_4	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول
X_5	إجمالي الأصول / إجمالي المطلوبات
X_6	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى نموذج شيرود.

نلاحظ من خلال هذا النموذج أن: (الوتار، 2010، ص22)

- الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له من نصيب تلك التي تعتبر قدرة الزبون على السداد، أي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي للنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، ومن ثم اثبات فرض استمرار المؤسسة طالبة الاقتراض واستعدادها تسديد التزاماتها في مواعيدها المحددة.
- مؤشر الجودة (Z) المستخدم في تصنيف الشركة طالبة القرض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للمؤسسة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة وبالعكس فان انخفاضه يشير على عدم انطباق فرض الاستمرار على الشركة طالبة الاقتراض من ثم ارتفاع درجة المخاطرة فيها وعلى وجه الخصوص مخاطر الفشل والإفلاس.

3.المقاييس الإحصائية

وهي الأدوات التي تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم التدفقات المالية الداخلة للبنك ومن أهم هذه الأدوات:

أ. **المدى:** يقيس الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للتدفقات النقدية خلال فترة معينة وبالطبع كلما ارتفعت قيمة المدى ازدادت المخاطر. (آل شبيب، 2012: ص 264)

المدى =أكبر مشاهدة – أقل مشاهدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **الانحراف المعياري:** يعرف الانحراف المعياري بأنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويحسب وفق المعادلة التالية: (الهلباوى، 2009: ص172)

$$\partial = \sqrt{\sum_{x=i}^{n} \frac{(R_\partial - \bar{R})^2}{n}}$$

حيث أن:

- ∂ : الانحراف المعياري؛
- R_∂ : التدفق النقدي (العائد) في الزمن n؛
- $\bar{R}$: الوسط الحسابي للمتدفقات النقدية (العوائد)؛
- n : عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية؛
- $x = i$.

ج. **التباين:** وهو عبارة عن مجموعة انحرافات البيانات عن الوسط الحسابي وبما أن هذا المجموع يساوي صفر دائما كان لابد من حذف الإشارة السالبة لنحصل على مقياس ذي معنى وإحدى الطرق التي تزيل الإشارة السالبة هي تربيع الانحرافات وتستخدم مربعات الانحرافات في حساب التباين. (الوادي، وسمحان، 2010، ص113)

ولحساب التباين من واقع بيانات تاريخية نستخدم المعادلة التالية:

$$\sum_{x=i}^{n} \frac{(R - \bar{R})^2}{n - 1}$$

د. **معامل الاختلاف:** المقاييس الثلاث السابقة (المدى، التباين، الانحراف المعياري) هي مقاييس مطلقة المخاطر، أما معامل الاختلاف فهو مقياس نسبي للمخاطر حيث يزودنا بحجم المخاطرة لكل دينار من القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية(العائد) وفي حال عدم تساوي التدفقات النقدية المتوقعة لمشروعين استثماريين يراد المفاضلة بينهما فان المقياس المناسب لذلك هو معامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختلاف كونه مقياسا نسبيا ونحسب معامل الاختلاف من المعدلة التالية: (الهلباوى، 2009، ص182)

$$C * V = \frac{\partial}{\overline{R}}$$

حيث أن:

- $\bar{R}$: الوسط الحسابي للتدفقات النقدية(العوائد).
- ∂ : الانحراف المعياري للتدفقات النقدية(العوائد).

يستخدم معامل الاختلاف في الحالات التالية:

- عند وجود مجموعة ممن البدائل الاستثمارية تختلف فيما بينها من حيث تكلفة الاستثمار.
- عند وجود مجموعة ممن البدائل الاستثمارية يختلف مجموع التدفقات النقدية بين بديل وآخر.
- عند اختلاف الوسط الحسابي للتدفقات النقدية للمشاريع التي يراد المفاضلة بينها.

هـ. معامل بيتا:

تتمثل المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع في المخاطر المتعلقة بالاقتصاد القومي ككل أي التي تؤثر في السوق بصفة عامة وبالتالي فإنه يمكن قياس تلك المخاطر بمدى تغير عائد ذلك المشروع (السهم) مع تغيير عائد السوق ويقصد بعائد السوق متوسط الأسهم العادية المتداولة في سوق الأوراق المالية، والأسلوب بالملائم لقياس المخاطر النظامية هو معامل بيتا(B). (موسى وآخرون، 2012، ص68)

يحسب معامل بيتا وفق العلاقة التالية:

$$B = \frac{CoV(R_m - R_i)}{\partial_m^2}$$

حيث أن:

- R_m : عائد محفظة السوق؛
- R_i: عائد السهم(المشروع)؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ∂_m: الانحراف المعياري للسوق؛
- CoV : التغاير.

كما أن:

$$CoV_{i,m} = \partial i * \partial m$$

وبالتالي فأن B تساوي:

$$B = \frac{\partial i * \partial m * R_m}{\partial_m^2}$$

حيث أن: R_{im} هو معامل الارتباط بين السهم والسوق:

$$B = \frac{\partial i * R_m}{\partial_m}$$

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر:

أولا: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

يعتبر التدقيق الداخلي المحور الأساسي في التعامل مع المخاطر، حيث أشار معهد المدققين الداخليين (IIA) إلى أن تقييم وإدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي.

التعريف الحديث للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، إضافة إلى وجود عدة معايير مهنية تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر وينبغي أن يقدر المدقق الداخلي كفاءة عملية إدارة المخاطر من خلال النقاط التالية: (كتمي، 2018، ص 16)

- قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقدير مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك؛
- التعرف على المخاطر الناشئة؛
- أنشطة المراقبة تؤدى بصفة دورية عن عملية إدارة المخاطر؛
- تلقي مجلس الإدارة والإدارة العليا تقارير دورية عن عملية إدارة المخاطر؛

وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها هي كالآتي:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفشل في اتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين؛
- ضياع الاموال؛
- الاستخدام الاقتصادي وغير الكفء للموارد؛
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

ثانيا: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر من التخصصات المرتبطة بشكل كبير بالتدقيق الداخلي، وتشكلان أداة مهمة في إدارة البنوك، فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها، وعلى الرغم من أن الوظيفتين مترابطتين ارتباطا وثيقا فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة ان يكون لها نموذج خاص لعملياتها وهذا الأخير يمثل اطار التعاون الملائم بينهما، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية :التخطيط، التحديد، التحليل، الضبط والمراقبة . وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي: (حمايزية، 2013، ص17)

- **مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:** عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.
- **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- **مرحلة التنفيذ:** خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر والحد منها.
- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات الازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الدارة العليا التي بدورها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقديم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

- **مرحلة المتابعة:** بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي جاء عليها التقرير، كما يمكن متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة ، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

شكل رقم (1-1): دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية

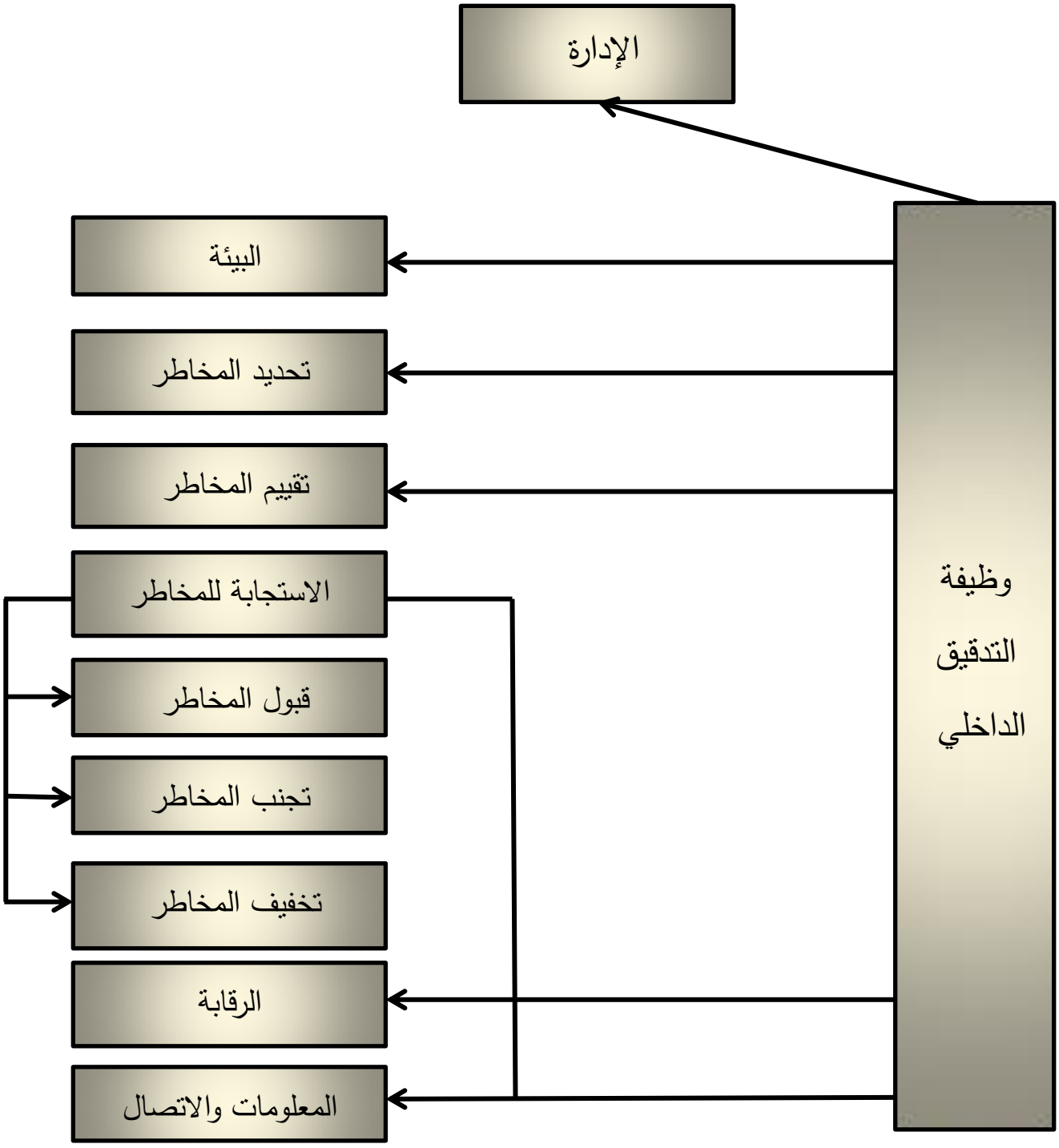

المصدر: (البريجمي، 2012، ص83)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل (1) نلاحظ ان وظيفة التدقيق الداخلي لها دور كبير في الحد من المخاطر، من خلال قيامها بتوفير المعلومات الصحيحة والقيام بتحليلها وتقديمها للأطراف المستفيدة لاعتبارها أساس ينطلق منه لإدارة المخاطر والحد منها.

المبحث الثالث :إدارة المخاطر المصرفية وفق اليات لجنة بازل للرقابة المصرفية

ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية كتنظيم غير رسمي تم التفاهم عليه بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية، بهدف تنسيق شروط العمل المصرفي بين هذه الدول، ولتحقيق هذه الغاية قرر محافظو البنوك المركزية لهذه الدول في عام 1974 انشاء لجنة بازل لرقابة المصارف، وهكذا ظهرت هذه اللجنة إلى حيز الوجود من دون ان تكون وليدة اتفاق أو معاهدة دولية وقد اخذت اسمها من مدينة بازل السويسرية مقر اعمالها.

يعد موضوع كفاية رأسمال المصرف واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، وفي ظل القوى البيئية العديدة التي تشهدها الأسواق النقدية المالية الداخلية والخارجية أصبح اي مصرف عرضة للعديد من المخاطر، وفي ظل تصاعد هذه المخاطر بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة وإدارة تلك المخاطر، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (الشمري، 2013، ص79).

المطلب الأول: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولا: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما انشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في ايجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تعترض لها البنوك إدراكا منها بأهميته وخطورة القطاع المصرفي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الاساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية (نجار، 2014، ص 94).

ثانيا: أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يمكن القول أن الأهداف الاساسية لاتفاقية بازل تتمثل في النقاط الاتية: (لعراف، 2010، ص47)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، الذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الامريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها العالمية لحد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي، حيث لوحظ ان المصارف اليابانية استطاعت ان تنفذ بقوة كبيرة داخل الاسواق التقليدية للبنوك الغربية وتنافسها، وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي وراء الاندفاع لتحديد أدني لكفاية رأس المال الصافي، لان هذه المصارف اليابانية كانت تقدم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا، كما استطاعت تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها.
- العمل على ايجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- لقد كان تطوير هذا المبني على عامل المخاطرة هو استجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم وارتباطها ببعضها البعض، وإثبات لمفهوم عالمية هذه الاسواق، لذلك جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر، وقادر على التكيف مع الوضاع المستجدة والتي تتطور بوتيرة متسارعة.

بالإضافة للأهداف المذكورة سابقا توجد أهداف اخرى متمثلة في النقاط الآتية: (أوصغير، 2018، ص 61)

- تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع البنكي.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين السلطات النقدية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك.

ثالثا: شروط وتوجيهات لجنة بازل

وضعت لجنة بازل جملة من الشروط والتوجهات للتوصل إلى المبادئ والمعايير الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة، وكان أهمها: (بن بوزيد، 2017، ص 67)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن هذه المبادئ تمثل حد أدنى من الشروط التي يجب على السلطات الوطنية أن تطبقها في سياق رقابتها على البنوك الخاضعة لسلطتها، وقد تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة أوضاع ومخاطر خاصة في النظم المصرفية لكل دولة؛
- لجنة بازل للرقابة المصرفية سوف تكون مستعدة لتشجيع العمل على مستوى كل دولة من أجل تنفيذ المبادئ التي وضعتها، من خلال تقديم المساعدات الفنية والتدريجية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- سوف يشمل تنفيذ المبادئ الأساسية مراعاة الترتيبات الرقابية لكل دولة والعمل على تحديد إطار زمني لتحقيق التوافق بين هذه الترتيبات ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- اشترطت لجنة بازل وجود عاملين أساسيين لتحقيق كفاءة وسلامة الاسواق المالية والمصرفية، هما: ضرورة ضمان استقلالية السلطات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي، مع ضمان قوة السلطات الرقابية بما يمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة لأداء مهامها؛
- يجب ان يتم استكمال الترتيبات الرقابية بترتيبات أوسع نطاقا، وتشمل :
  - سياسات استقرار الاقتصاد الكلي؛
  - توافر بنية اساسية متطورة تتمثل في القوانين والتشريعات التي تنظم المعاملات المالية والتجارية؛
  - مبادئ وقواعد محاسبية تتطابق والمعايير الدولية المتعارف عليها؛
  - انضباط فعال للسوق لضمان فرص متساوية للحصول على المعلومات الدقيقة بكل شفافية؛
  - ضرورة وجود آليات فعالة لتأمين وحماية النظام المالي، مثل نظام ضمان الودائع.

وتتضمن شروط وتوجيهات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات .

رابعا: التوصيات المطروحة للجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال

بعد عدة اجتماعات للجنة بازل تم التوصل إلى إطار جديد مقترح بخصوص كفاية رأس المال بما أنه الجدار الأول للتصدي لأغلب المخاطر ومن التوصيات المطروحة في هذا الصدد: (سعيدي، 2017، ص 58-59)

- **تحسين نوعية قاعدة رأس المال:** إذ يتوجب على البنوك، الرفع من الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطاتها الصلبة أي الجزء الأكثر متانة من احتياطاتها الصلبة المؤلفة من أسهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأرباح تتشكل من 2 % إلى 4.5% من أصولها، يضاف إلى ذلك تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال، لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهوما يرفع إجمالي الاحتياطي الصلب إلى 7% كما أن اللجنة نصحت البنوك الكبيرة برفع هذه النسبة حتى فوق 7% بهدف تجنب حدوث انهيار في النظام المصرفي، وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو10.5% وهذا يعني ان البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات .

- **السيولة:** الاهتمام بزيادة معدلات السيولة بالبنوك وذلك بالاستثمار في أذون الخزانة والسندات الحكومية بنحو أكبر مع ضرورة أن يتوافر لدى البنك السيولة الكافية للوفاء بكافة الالتزامات النقدية المستحقة على البنك خلال 30 يوما التالية.
- **تبني مؤشر الرافعة المالية:** أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة تتمثل في الرافعة المالية كمقياس داعم لأساليب قياس المخاطر وفقا لمقررات بازل (2)، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجديدة المتعلقة بالشريحة الأولى لرأس المال وفقا لبازل (3).
- **مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية وعمليات اعادة شراء اذون الخزينة والوراق المالية:** اذ استهدفت اللجنة تدعيم متطلبات رأس المال بنحو اكبر مما كان عليه في اتفاق بازل (2)، من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقسيم الأصول المالية على ضوء تقلباتها في السوق.
- **حواجز رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية:** حيث قدمت مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها .
- **ضرورة التزام البنوك باختبارات الضغط:** شددت لجنة بازل على ضرورة اعتماد البنوك على اختبارات الضغط لإدارة مخاطرها، اذ ان اختبارات الضغط تعمل على تحذير البنوك من الصدمات التي يمكن ان ينتج عنها خسائر ضخمة، فهي بذلك من العناصر المهمة غي نظم إدارة المخاطر لدى البنوك. (اختبار الضغط: هو مجموعة من التقنيات المستخدمة في تقييم حساسية البنوك للتغيرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية الكلية، أو الأحداث الاستثنائية الممكنة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اتفاقية بازل (1)

أولا: المضامين الرئيسية لاتفاقية بازل 1

حاولت لجنة بازل من خلال عملها الربط بين كفاية رأس المال الممتلك ومخاطر موجوداته المختلفة بتحديد أوزان للمخاطرة، وقد احتوت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية على العديد من الجوانب المهمة تتمثل فيما يلي: (الشمري، 2013، ص 82)

- التركيز على مخاطرة الائتمان: ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بعدها الأساس في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى مثل (مخاطرة سعر الفائدة)؛
- تعميق الاهتمام بنوعية المجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها إذ تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية؛
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الموجود بأوزان المخاطرة تتراوح بين الصفر والواحد، وأن إعطاء وزن مخاطرة لموجود ما لا يعني أنه موجود مشكوك في تحصيله بدرجة المخاطرة نفسها بعد تكوين المخصصات الازمة؛
- مكونات رأس المال المصرفي على وفق متطلبات توصيات لجنة بازل إذا قسمت رأس المال على شريحتين، الأولى تتكون من رأس المال الأساس والثانية تتكون من رأس المال المساند؛

مما تقدم يتبين لنا أن الاتفاقية ركزت على وضع حد أدني لمتطلبات كفاية رأس المال ينبغي أن تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالتركيز على أنواع محددة كانت هي المهيمنة في البيئة المصرفية.

ثانيا: التعديلات التنظيمية لمقررات بازل 1

في عام 1995 أصدرت اللجنة مجموعة من الاقتراحات الرقابية، وقد تم عرض هذه المقترحات على المصارف للحصول على ملاحظاتها.

وقد اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لقياس المخاطر وقد تم الاشارة إلى ما يسمى بمقياس القيمة عند المخاطرة كأحد المقاييس الاحصائية لقياس المخاطر المصرفية.

ان التعديلات التي تم اجراؤها سنة 1995 ساعدت في استقرار النظام المصرفي العالمي ودعم المساوات والتنافسية بين المصارف، والذي استوجب التعديل إلى الاتفاقية التي تم إصدارها عام 1988 لتوفير الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر بالنسبة لأنواع المعاملات، كما أن مقررات بازل (1) لعام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1988 قد أغفلت أنواعا من المخاطر مثل مخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية ومخاطرة السيولة والمخاطرة القانونية وركزت على مخاطرة الائتمان فقط. (الشمري، 2013، ص84)

المطلب الثالث: اتفاقية بازل (2)

أولا: مضامين لجنة بازل (2)

في ظل سلبيات اتفاقية بازل الأولى والانتقادات الموجهة اليها قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال السنوات السابقة لعام 1999 بعمل جاد لإصدار اتفاقية بازل الثانية حيث توجهت إلى دراسة أسباب زيادة الأزمات المصرفية في كثير من الدول، وأجرت اللجنة في الفترة من 1999 إلى أفريل 2003 العديد من التعديلات على الطبعة الأولى لتعلن بعدها في جوان 2004 عن محتوى هذه الاتفاقية. واصدرت لجنة بازل مقررات جديدة عرفت باسم بازل (2) التي سعت إلى تحقيق الأهداف الرقابية والإشرافية الاتية: . (منار، 2014، ص 46)

- الاستمرار في تعزيز امان وسلامة النظام المالي والمصرفي؛
- الاستمرار في دعم العدالة التنافسية بين المصارف؛
- ايجاد وسيلة وادوات شاملة للتعامل مع المخاطر؛
- التركيز على المصارف النشطة والفاعلة عالميا، مع الاخذ بغين الاعتبار ان مبادئه الاساسية وركائزه يجب ان تكون ممكنة التطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجة نموها وتطورها.

ثانيا: الدعائم الاساسية لاتفاقية بازل 2

تتضمن هذه الدعائم فيما يلي:

1. **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:**

وتمثل طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر اللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان وأن متطلبات الحد الادنى لرأس المال تتكون من رأس المال الرقابي، وقياس التعرض للمخاطرة والقواعد المنضمة لحجم رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر. (الشمري، 2013، ص 89)

ولقياس التعرض للمخاطر أكدت اللجنة أهمية المحاسبة ومبادئ التقييم السلمية كما أن المخاطر التي تواجه المصارف في عملها يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات هي:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السوق؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المخاطرة التشغيلية.

ويمكن الاعتماد على الطرائق الآتية لتحديد متطلبات الحد الادنى لرأس المالي وهي:

- أنموذج معدل للإطار الحالي؛
- أنموذج التقييم الداخلي؛
- أنموذج مخاطر التقييم المتقدم.

2. متابعة السلطات الرقابية لكفاية رأس المال:

تهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من ان وضعية رأس المال في المصرف وكفايته متوافقة مع بيئة واستراتيجية المخاطر الاجمالية التي يتحملها، وتستند هذه العملية إلى الجوانب الاتية: (الشمري، 2013، ص 90)

- ممارسة المصارف لعملياتها بمستوى رأس مال يفوق الحد الدنى.
- أن تتوافر للمصارف عمليات لتقييم كفاية رأس المال متماشية مع هيكل مخاطرها.
- أن تسعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون انخفاض رأس المال من دون سقف المعدلات الوقائية.

3. إنضباط السوق:

تتضمن هذه الدعامة تحفيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأسمال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وعليه فإنه انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي.

يتطلب إنضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة في توقيتها الملائم كزيادة درجة إفصاح المصارف عن حجم رأسمالها ونوعية وهيكل المخاطر والسياسات التي تتبعها (عياش، 2012، ص 118).

مع أن إتفاقية بازل (2) قد أبقت على معدل رأس المال بنسبة 8% كما هو الحال في اتفاقية بازل(1)، إلا أنها ادخلت بعض التعديلات على مكونات النسبة، فأصبح رأس المال الإجمالي بتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) بالإضافة إلى الشريحة الثانية (رأس المال المساند) مضافا إليه الشريحة الثالثة (الديون القصيرة الأجل). (الشمري، 2013، ص92)

رأس المال وفق الشريحة الثالثة يجب أن تتوافر فيه الشروط الاتية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها مدة استحقاق أصلية لا تقل عن ستين وأن تكون في حدود 250 % من رأسمال المصرف من الشريحة الأولى لدعم المخاطر؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن يكون ملائما لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطرة التميل الخارجي؛
- جواز استبدال الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك لضمان الحد الدنى 250%.

على الرغم من أن بازل (2) قد حافظت على حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند المستوى 8 %، فإنها قد طورت قياس تلك المخاطر من خلال إدخال تغيرات جذرية فيما يتعلق بمعاملات ترجيح المخاطر، إذ أصبحت لا تتوقف على الطبيعة القانونية للمقترضين بل على نوعية القرض في حد ذاته فضلا عن اقتراح طرائق جديدة لقياس المخاطر تتمثل أساسا في المدخل المعياري المتمثل في التصنيف الائتماني الخارجي، ومدخل التصنيف الائتماني الداخلي للقروض وهي طريقة جديدة تقوم على أساس تصنيف المخاطر اعتمادا على احتمالات الفشل الموضوعة من جهة المصارف المعنية وذلك بالنسبة لكل محافظها الائتمانية (عياش، 2012، ص 119).

الشكل (1-2): مختصر ما جاءت به اتفاقية بازل (2)

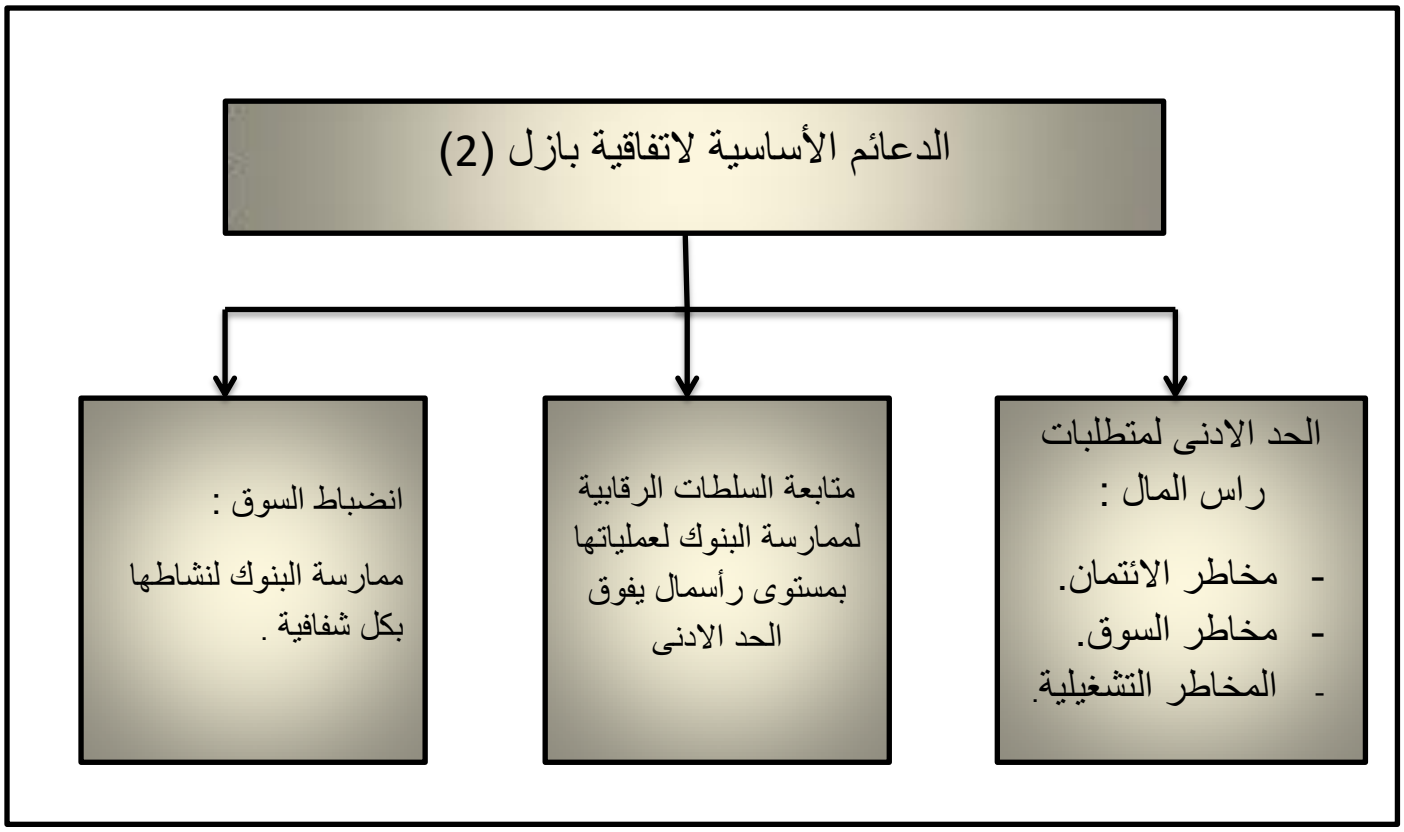

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ما جاء في اتفاقية بازل 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: اتفاقية بازل (3)

أولا: دواعي ظهور اتفاقية بازل (3)

أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى التفكير في إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف، والتي تعرف بمعايير بازل (3) وصولا لإصدار قوانين جديدة تعرف باتفاقية بازل (3)، تهدف إلى تعزيز صلابة المصارف اتجاه الأزمات، وتعود أسباب ظهور الأزمة المالية إلى: (أو صغير، 2018، ص 102)

1. نقص رؤوس الاموال الملائمة:

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة، التي يكتنفها العمل المصرفي.

2. عدم كفاية شفافية السوق:

بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك لآخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر، وهوما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات الخاطئة على النظام المصرفي والاقتصاد.

3. إهمال بعض الانواع من المخاطر:

رغم أن اتفاقية بازل (2) قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات واستعمال هذه الأخيرة كوسيلة لإدارة المخاطر.

4. النقص في سيولة البنك:

كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق واهمالها لقضية السيولة.

5. المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق واعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال اعلى من الواقع، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية.

6. الافراط في المديونية:

لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

ثانيا: مقررات لجنة بازل (3)

اتفاقية بازل (3) هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وهي تتركز أساسا على الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال ومعايير رأس المال، وتهدف هذه التعابير إلى:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أيا كان مصدرها؛
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.

وتنطوي تلك التدابير الاصلاحية على جانبين ومستويين من الإصلاح المصرفي: (أوصغير، 2018، ص 105)

أ. الإصلاح على مستوى المصرف الواحد أو الإصلاح الجزئي مما يساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة، وهي تدابير تطويرية احترازية تحوطية على مستوى المصرف الواحد.

ب. الإصلاح على مستوى المصرف الكلي الذي يمكن أن يبنى عبر القطاع المصرفي، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أو النظام المصرفي ككل.

وتكمل هذه التدابير الإصلاحية بعضها البعض بمعنى أن صمود المصارف على مستوى المصرف الواحد، يؤدي إلى الخفض من مخاطر الصدمات والوقوع في الازمات المصرفية على مستوى النظام المصرفي ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا أن وظيفة التدقيق الداخلي ذات أهمية بالغة، فهي تعمل على حماية أصول البنوك وأموالها وتقيم استخدام الموارد المتاحة لها، كما أنها تتابع كل الإجراءات الرقابية المسطرة من قبل الادارة وتصححها من خلال تقييمها لفعالية نظام الرقابة الداخلية فتضيف قيمة للبنك، وترتبط عملية التدقيق الداخلي بشكل وثيق بوظيفة إدارة المخاطر فتشكلان أداة مهمة لإدارة البنوك مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما، فتعمل وظيفة التدقيق الداخلي على التعرف على المخاطر البنكية عبر تحليلها وتقييمها وتقديم اقتراحات وتوجيهات لتجنبها مستقبلا.

استخلصنا أيضا الدور الكبير الذي تلعبه لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تسعى من خلاله الى تحقيق استقرار النظام البنكي العالمي عن طريق إزالة المنافسة غير العادلة، وإيجاد آليات للتكيف مع الأزمات وتجنب المخاطر المحيطة بالبنوك والخروج بأقل الأضرار عبر إصدارها لمقررات وتوصيات ساهمت في حل العديد من مشاكل القطاع البنكي، وحسنت الأساليب الفنية للرقابة على البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

www.manaraa.com

تمهيد

تدعيما للجانب النظري قمنا بدراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية التجارية بولاية أم البواقي، نظرا لمكانتها المهمة في الاقتصاد الوطني، فهي من المؤسسات التي لا غنى منها في الاقتصاد الوطني، من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة قمنا بتصميم استبيان للحصول على المعلومات الضرورية وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لدراسة صحة الفرضيات، ومن ثم الإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسية المتعلق بمدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك.

تعرضنا في هذا الفصل كذلك إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي تمس موضوع دراستنا، وقمنا بمقارنتها بدراستنا الحالية بقصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة. وسيكون هيكل الدراسة مقسم كما يلي:

المبحث الاول: عرض وتحليل الدراسات السابقة؛

المبحث الثاني: عرض طريقة وأدوات الاستبيان؛

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

حضي موضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات في عدد كبير من الدول عبر العالم، وبلغات مختلفة نظرا لأهميته البالغة، وقد وقع الاختيار على الدراسات السابقة التالية:

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. دراسة (لظن، 2016)، بعنوان: "مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار CoSo"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

الهدف	العينة	الأداة	المنهج	النتيجة (التوصيات)
هدفت هذه الدراسة الى تقييم فعالية دور التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر وفق إطار CoSo	تم توزيع 81 استبيان على العاملين في دائرة التدقيق والدائرة المالية في القطاعات الحكومية واسترد منها 71 استبيان بنسبة 88%	استبيان	تحليل إجابات المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة وفق متغيرات الدراسة	- ضرورة تفعيل مفهوم إدارة الحكومية. - ضرورة الاهتمام بدور التدقيق وتفعيله في القطاعات الحكومية نظرا لدوره الإيجابي في إضافة قيمة وتحسين فعالية العمليات وتحقيق الأهداف. - ضرورة إنشاء دائرة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية.

2. دراسة (بن شرودة، 2015) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمة لخضر.

الهدف	العينة	الأداة	المنهج	النتيجة (التوصيات)
هدفت هذه الدراسة الى إبراز أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء	مؤسسات اقتصادية بولاية الوادي وبعض	استبيان	وصفي تحليلي	توصلت الدراسة الى النتائج التالية: - أهمية التدقيق الداخلي لاكتشاف نقاط القوة والضعف بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير التدقيق الدولية.	مكاتب محافظي الحسابات.			- مهام المدقق الداخلي تقديم الاستشارات بشأن إدارة المخاطر وليس تحديد المخاطر. أوصت الدراسة بالتالي: - مواكبة التغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للتدقيق. - زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في إدارة المخاطر.

3. دراسة (مرابط، 2013) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

الهدف	العينة	الأداة	المنهج	النتيجة(التوصيات)
هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه ومن ثم التطرق الى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.	30 مدقق داخلي بالبنوك المتواجدة بورقلة.	استبيان	وصفي تحليلي	توصلت الدراسة الى النتائج التالية: - وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية. - مهمة المدقق هي تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر. ومن التوصيات التي خلصت لها الدراسة. - تنظيم البنوك لدورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم. - ضرورة استقلالية المدقق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. دراسة (ديب ورضوان، 2012) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"، مذكر ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

الهدف	العينة	الأداة	المنهج	النتيجة (التوصيات)
هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا للمعايير الدولية.	تم توزيع 33 استبيان واسترد منها 30 استبيان صالح للتحليل بنسبة الارجاع91%	استبيان	تحليل إجابات المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية SPSS	- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي لتطوير هذه الوظيفة وتدعيم مكانتها في البنك. - ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين لمواجهة وتقييم المخاطر البنكية. - ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

5. دراسة (المدهون، 2011) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)"، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

الهدف	العينة	الأداة	المنهج	النتيجة(التوصيات)
هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي الى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة.	50 وتم استرداد 42 استبيان صالح للتحليل.	استبيان	تحليل إجابات المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية SPSS	- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام للتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة. - العمل على تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء عملهم بصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				فعالة في مجال إدارة المخاطر.

6. دراسة (البيجرمي، 2011) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

الهدف	العينة	الأداة	المنهج	النتيجة(التوصيات)
هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة.	- المجموعة1: الموظفين والعاملين في قسم المالية في (6) مصارف حكومية 70 استبيان. - المجموعة2: الموظفين والعاملين في المصارف الخاصة (13) مصرف 100 استبيان.	استبيان	وصفي تحليلي	- لا توجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، فالتدقيق الداخلي لا يساهم لا في تحديد المخاطر ولا في الاستجابة لها. - على عكس المصارف العامة فالمصارف الخاصة يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة مخاطرها فهو يساهم في تحديدها وتقييمها وفي الاستجابة لها. - ضرورة اهتمام المصارف العامة بنشاط التدقيق الداخلي وتفعيل دوره لإدارة المخاطر في المصارف العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

1. دراسة لمعهد المدققين الداخليين حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، 2010، بعنوان "Internal Auditing In Risk Management"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداة إدارة المخاطر في المؤسسات العامة من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبيان وتوزيعه بالتنسيق بين المعهد وبعض المِؤسسات في كل من الولايات المتحدة، ايرلندا وبريطانيا. استنادا الى الردود من 49 مؤسسة من القطاع العام كانت النتائج كالاتي:

- هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الادارة؛
- يساعد المدقق الداخلي من فهم خطة التدقيق الداخلي التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال؛

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطور إدارة المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية.

2. دراسة Baesley et al., 2006، بعنوان: "The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function"

"تأثير إدارة مخاطر الشركة على وظيفة التدقيق الداخلي"

هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير إدارة المخاطر على التدقيق الداخلي، حيث تناولت تحليل ومناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

- هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة؛
- مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر من غيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت ايضا الى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.

المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لنتائج الدراسات الساقة ومقارنتها بالدراسة الحالية توصلنا الى ما يلي:

- **بالنسبة لدراسة لظن (2016):** بينت فعالية التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر وفق إطار COSO وتوصلت الى انه هناك عدم اهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي بالشكل الكافي، كما أنها أوصت بتفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية.
- **بالنسبة لدراسة بن شرودة (2015):** أظهرت هذه الدراسة أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ظل معايير التدقيق الدولية وتوصلت الى أن مهام التدقيق تتمثل في تقديم الاستشارات لإدارة المخاطر وليس تحديد المخاطر، وبينت الأثر الإيجابي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
- **بالنسبة لدراسة مرابط (2013):** وضحت هذه الدراسة موقع المدقق الداخلي من إدارة المخاطر البنكية، وخلصت هذه الدراسة الى أهمية الاستشارات التي يقدمها المدقق الداخلي بشأن إدارة المخاطر والإشارة الى ضرورة تأهيل المدققين في مجال تخصصهم، وشددت على ضرورة استقلالية المدقق الداخلي.
- **بالنسبة لدراسة رضوان (2012):** فإنها القت الضوء على الدور الفعال للتدقيق الداخلي واوصت على ضرورة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي لتطوير هذه الوظيفة وتدعيم مكانتها في البنك.
- **بالنسبة لدراسة المدهون (2011):** قامت هذه الدراسة بتحليل إثبات دور التدقيق الداخلي في التحكم وإدارة المخاطر من خلال مفاهيم أساسية حول التدقيق الداخلي، مخاطر الائتمان المصرفي، دور التدقيق الداخلي في ادرة المخاطر المصرفية.
- **بالنسبة لدراسة البريجمي (2011):** سعت هذه الدراسة الى تبيين مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك السورية العامة والخاصة، واستخلصت الى أنه يجب على البنوك العامة لا تهتم بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وتفعيلها على عكس المصارف الخاصة.
- **بالنسبة لدراسة معهد المدققين الداخليين (2010):** بينت هذه الدراسة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات العامة، وأشارت الى ضرورة تطويرت مهارة المدقق الداخلي وتأهيله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علميا وعمليا لتمكينه من تقديم إضافة للمؤسسات المالية والمصرفية ومساعدتها في تطوير إدارة مخاطرها عبر تقديمه لاستشارات وتوصيات.

- **بالنسبة لدراسة Baesley And Author (2006):** أشارت هذه الدراسة الى تأثير إدارة المخاطر على مهام التدقيق الداخلي، وخلصت الى مجموعة من النقاط أهمها ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر داخل المؤسسة وضرورة وجود تعاون بين وظيفة التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة وضمان تحقيق أهدافها.

بالنسبة لدراستنا الحالية فقد تقاطعت مع الدراسات المذكورة سابقا، إما بمتغير واحد أو كلتا المتغيرين (إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي)، بالإضافة إلى هذا اعتمدت الدراسات السابقة على نفس الأداة التي اعتمدناها في جمع المعلومات ألا وهي الاستبيان، وذلك لاختبار صحة فرضياتها.

أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هي مجتمع وعينة الدراسة فدراستنا كانت على مستوى مجموعة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي، بالإضافة الى ذلك حجم العينة فحجمها يختلف من دراسة الى أخرى ما قد ينعكس على نتائج الدراسة، وتكون نتائجها غير متقاربة مع ما سبقها.

المبحث الثاني: طريقة وأدوات الاستبيان

قبل تفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لابد من تحديد منهجيته الاحصائية وتحديد الأدوات اللازمة التي تساعد الباحث على دراسة الموضوع بالشكل المطلوب.

المطلب الأول: المنهجية الاحصائية للاستبيان

تتكون المنهجية الإحصائية المعتمدة في دراستنا من المنهج، ومجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب الدراسة، وذلك بغية وضع الأسس الإحصائية العلمية التي تمكننا من جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة.

أولا: المنهج

في دراستنا التطبيقية اعتمدنا على المنهجين الوصفي والإحصائي لتحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، من خلال جمع البيانات الميدانية، وتصنيفها وترتيبها وعرضها وتحليلها باستخدام البرامج المتخصصة، بغية الوصول إلى نتائج علمية حول موضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

حاولنا من خلال دراستنا تبيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، لذا فقد تم حصر مجتمع وعينة الدراسة في مسؤولين وموظفين في بنوك تجارية حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع هي مجموعة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي، سنقوم بعطاء نبذة عنها وعن طبيعة المهام الرئيسية التي تقدمها في النقاط التالية:

1. البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم الواقي

- **التعريف بالوكالة:** وكالة البنك الخارجي الجزائري بأم البواقي هي واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بالخروب ولاية قسنطينة، تأسست سنة 1979 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية. حدد راس مال الوكالة مؤخرا في سنة 2013 ب: مليار دينار جزائري.
- **مهام ونشاط الوكالة:** تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي:
  - استقبال الودائع من طرف الاشخاص.
  - استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، المتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.
  - منح قروض بجميع اشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
  - التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية.

2. بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ام البواقي (CPA):

يمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري (CPA) من خلال التطرق الى التعريف به وبعض العمليات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها.

- **التعريف بالبنك:** يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات، أن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير ويتخذ مقرا له في نهج عميروش بالجزائر العاصمة وله فروع ووكالات ومكاتب تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فردا من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية ومن مدارس كبرى، وقد تطور رأس ماله ليصل الى 21631 مليار دينار جزائري سنة 2000.

- **مهام بنك القرض الشعبي الجزائري** :يلعب القرض الشعبي الجزائري دورا هاما وكبيرا في النشاط الاقتصادي فهو يعمل على:
  - تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
  - القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.
  - تقديم القروض للأفراد.
  - جمع الودائع.
  - تحويل العملات.
  - تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عملية التجارة الخارجية.
  - تقديم قروض وسلفات لقاء سندات عامة الى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة ام البواقي:

- **التعريف بالبنك:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 82-106 في 13 مارس 1982.

بموجب قانون النقد والقرض 10/90، في 14 أفريل 1990، أصبح BADR شخص اعتباري يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، عمليات منح القروض، وكذلك توفير وسائل الدفع للعملاء والادارة، منذ عام 1990، زاد راس مال البنك عتبة 3.300.000.000.00 دينار جزائري.

كما ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد البنوك العامة التي مهمتها هي تنمية الزراعة وتعزيز عالم الريف، تألفت في البداية من 140 فرعا المباعة من قبلBNA ، شبكتها لديها حاليا 300 وكالة و39 مكتب اقليمي وأكثر من 7000 إطار وموظف ينشطون في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كما ان كثافة شبكتها وأهمية موظفيها جعل BADR أول بنك للتواصل على مستوى الوطن.

- **أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
- تحسين العلاقات مع العملاء؛
- تحسين نوعية الخدمات؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر؛
- ضمان تنمية منسجمة للبنك في مختلف الأنشطة؛
- توسيع وإعادة تنظيم شبكته؛
- رضا عملائه من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم؛
- التكيف وإدارة ديناميكية لتحقيق الانتعاش؛
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات.

- **المهام الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

يمكن اختصار مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية والصرف الأجنبي والخزانة؛
- فتح حساب لأي شخص تقدم بالطلب؛
- استلام الودائع على اختلاف أنواعها؛
- المشاركة في جميع المدخرات،
- ضمان تعزيز الأنشطة الزراعية والصناعية والحرفية الزراعية؛
- التحقق من السلطات الرقابية من امتثال المعاملات المالية للشركات المقيمة.

4. بنك التنمية المحلية BDL وكالة ام البواقي :

- **التعريف بالبنك:** بنك التنمية المحلية هو بنك عمومي برأس مال يصل الى 36.800.000.000 مليون دينار جزائري.

يملك بنك التنمية المحلية شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و6 وكالات مختصة فيمنح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي انفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

- **مهام بنك التنمية المحلية:**

يسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANGEM، CNAC، ANSEJ، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.

ثالثا: أسلوب الدراسة

اعتمدنا في تقدير دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك على المنهج الاستدلالي الإحصائي، وذلك من خلال استعمال أسلوب المعاينة كأسلوب إحصائي للدراسة، وتم جمع البيانات الميدانية باستعمال أداة الاستبيان، هذه الأخيرة تم توزيعها على 50 فرد من أفراد العينة، وأسترجع منها 40 استبيان؛ حيث اعتمدنا بالدرجة الأولى عن طريق التسليم المباشر للاستبيانات.

تم إعداد الاستبيان وتبويبه بناء على فرضيات البحث، حيث قسمت إلى أربعة محاور، فكانت المحاور كما يلي:

- المحور الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية؛
- المحور الثاني واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك؛
- المحور الثالث مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك؛
- المحور الرابع مدى التزام البنك بإدارة مخاطره وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الشخصية للأفراد

يحتوي هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة، حيث يمكن تلخيص البيانات الشخصية لأفراد العينة في الجداول التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-1): توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير بنك	2	5
رئيس مصلحة	8	20
مدقق داخلي	4	10
مساعد مدقق داخلي	0	0
محاسب	4	10
أخرى	22	55

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

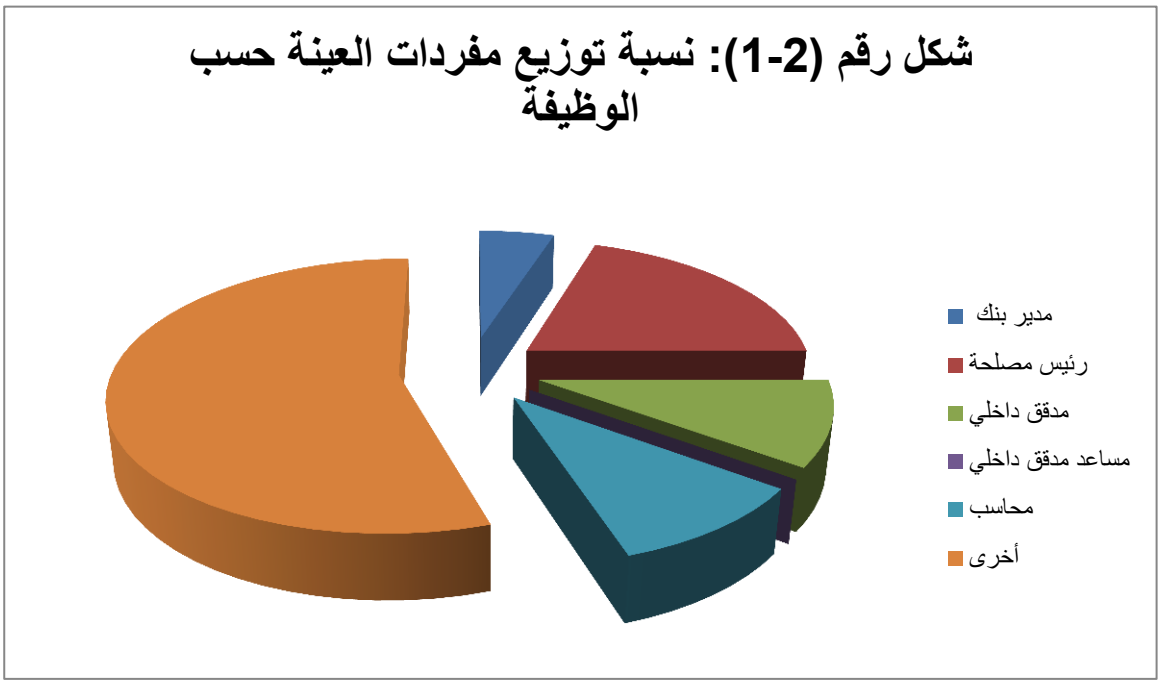

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

يتضح من خلال الجدول أن 55% من عينة الدراسة يمارسون وظائف أخرى غير المحددة كمدير بنك أو رئيس مصلحة ... الخ، أما الأفراد المستجوبين الذي يعتبرون رؤساء مصالح فوصلت نسبتهم إلى 20%، أما مدقق داخلي ومحاسب فنسبتهم تقدر ب 10% من مجموع الأفراد المستجوبين، في حين قدرت نسبة الأفراد المستجوبين الذين وظيفتهم مدير بنك 5%، تليها مساعد مدقق داخلي بنسبة معدومة بـ 0%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-2): توزيع مفردات العينة حسب القطاع

عام		خاص	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
40	%100	0	%0

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

شكل رقم (2-2): نسبة توزيع مفردات العينة حسب القطاع

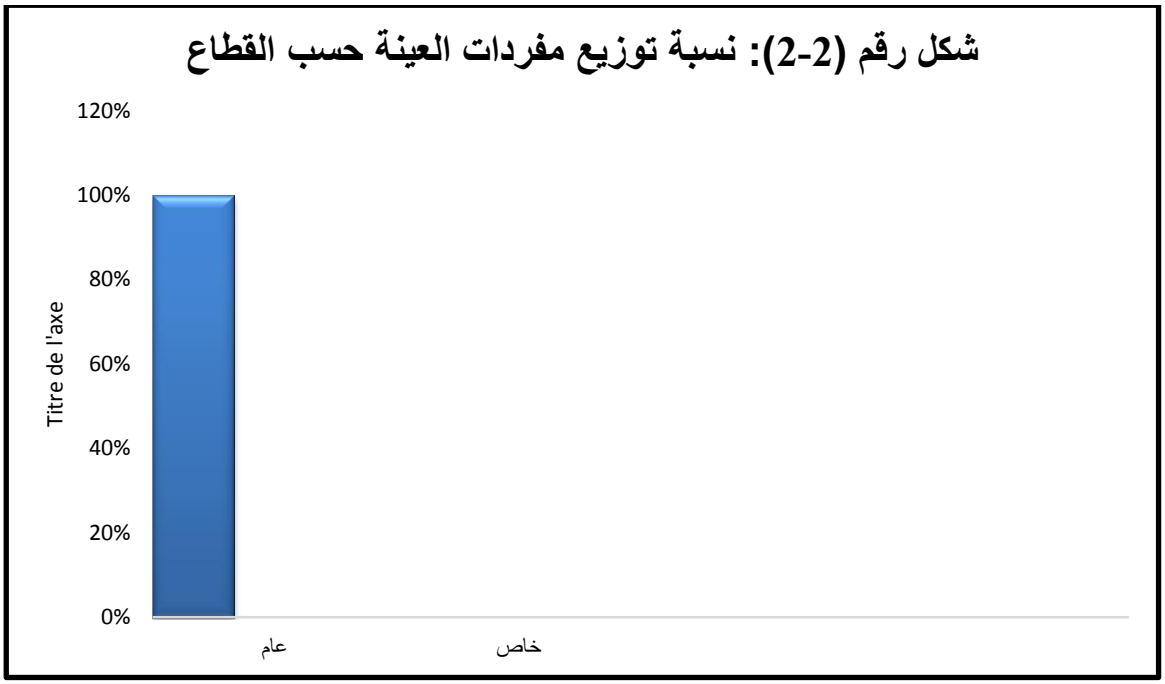

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب القطاع، حيث يتضح أن 100% من البنوك المكونة لعينة الدراسة تتبع للقطاع العام، في حين كانت نسبة البنوك التابعة للقطاع الخاص معدومة.

جدول رقم (2-3): توزيع مفردات العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	2	5
ليسانس	20	50
ماستر	4	10
جامعي	12	30
تقني سامي	1	2.5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسات عليا	1	2.5

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

شكل رقم (2-3): نسبة توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

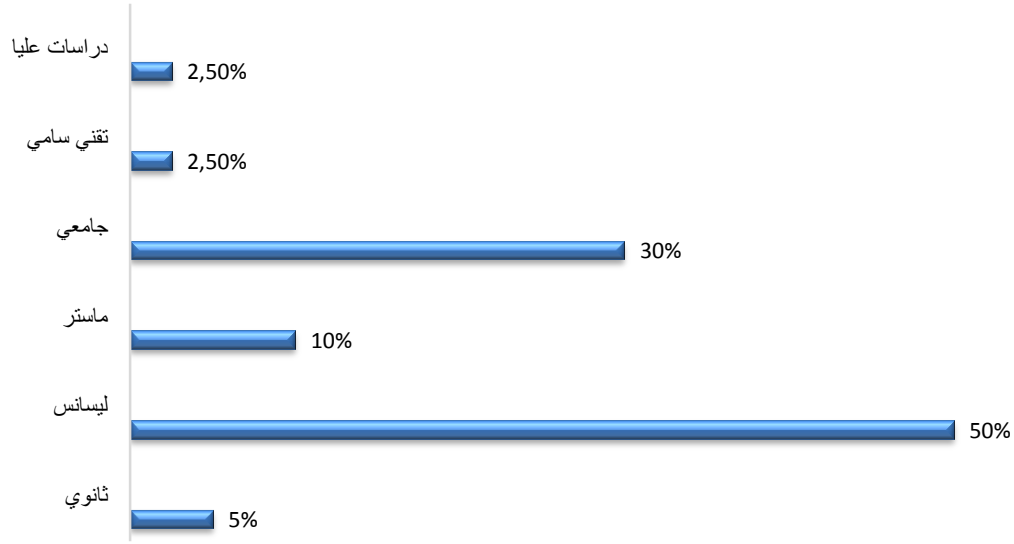

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

يتضح من خلال الجدول أن 50% من عينة الدراسة مستواهم ليسانس، أما جامعي فوصلت نسبتهم إلى 30%، أما ماستر فنسبتهم تقدر بـ 10% في حين تقدر نسبت العينة التي مستواهم ثانوي بنسبة 5%، تليها كل من تقني سامي ودراسات عليا بنسبة تقدر ب 2.5% على التوالي.

جدول رقم (2-4): توزيع مفردات العينة حسب العمر

أقل من 30 سنة		**من30–50 سنة**		**أكبر من 50 سنة**	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
10	%25	27	%67.5	3	%7.5

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2-4): نسبة توزيع مفردات العينة حسب العمر

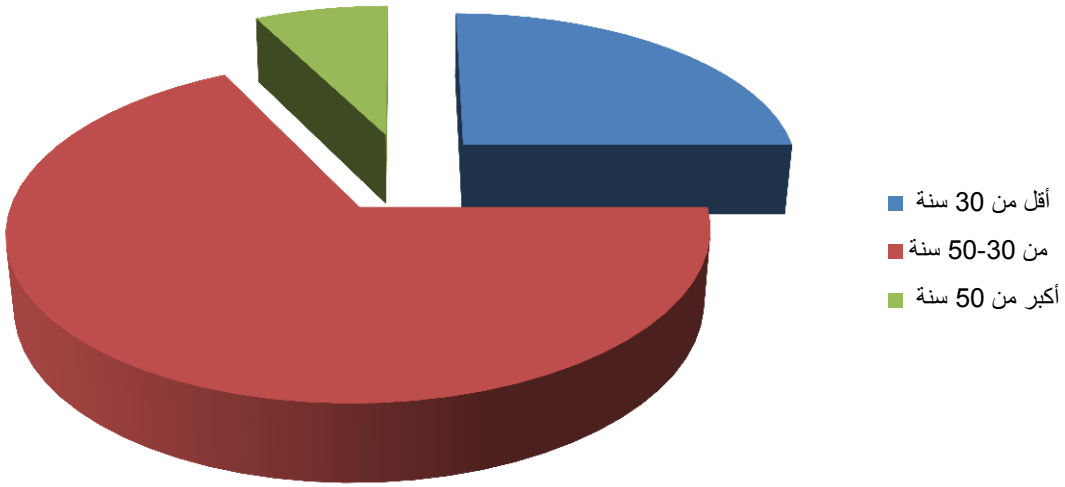

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث يتبين أن 67.5 % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 30 إلى 50 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، و25% بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة، أما الفئة الأكبر من 50 سنة فبلغت نسبتها من عينة الدراسة 7.5%.

جدول رقم (2-5): توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
10	%25	19	%47.5	11	%27.5

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2-5): توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

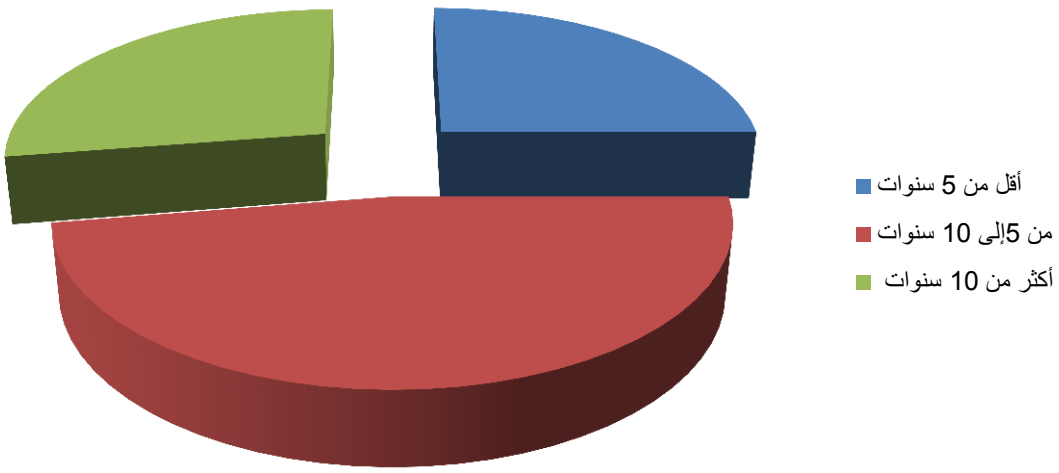

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الخبرة تقدر ب 47.5% أقل من5 إلى 10 سنوات، ثم تليها نسبة 27.5% من لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، في حين تقدر نسبة الخبرة التي أقل من 5 سنوات بنسبة 25%.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الخاصة بمحاور الاستبيان

يناقش هذا الجزء دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك وتتمثل في الدراسة القياسية باستعمال برنامج spss.

إجابات أسئلة الاستبيان: بلغ إجمالي عدد الفقرات 29 فقرة وقد كانت إجابة كل فقرة من أبعاد الدراسة على أسلوب ليكارت الخماسي كما يلي:

جدول رقم (2-6): مقياس ليكارت، وتقسيمه وترميزه.

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى دراسات سابقة

لتحديد طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي (4/5=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية الأدنى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه يتم تفسير النتائج في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-7): إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم

الإجابة	الرتبة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	[1 – 1.8]
غير موافق	2	[1.8 – 2.6]
محايد	3	[2.6 – 3.4]
موافق	4	[3.4 – 4.2]
موافق بشدة	5	[4.2 – 5]

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى دراسات سابقة

بعد عرض أداة الدراسة على الأستاذ المؤطر لغرض تقييمها وإجراء التصحيحات المطلوبة تم القيام بقياس وصدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرة الاستبيان، وتعد نسبة 60% لمعامل ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا.

جدول رقم (2-8): معامل الثبات والصدق لأبعاد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك	08	0.837	0.915
مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك.	14	0.855	0.925
مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية.	07	0.907	0.952
الاستبيان ككل	29	0.899	0.948

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى ردود المستجوبين

إن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات المتحصل عليها، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان مقياس استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضعته الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان

سنستعرض في هذا المبحث ما خلصت اليه دراستنا بخصوص دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وذلك بتحليل فقرات الاستبيان واختبار صحة الفرضيات وصدق الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل فقرات الاستبيان

أولا: تحليل فقرات المحور الثاني (واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك)

الجدول الموالي يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك.

جدول رقم (2-9): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	وجود وظيفة التدقيق الداخلي مهم من أجل السير الحسن لنشاط البنك.	العدد	0	0	0	13	27	4.68	0.474	موافق بشدة
		النسبة	0	0	0	32.5	67.5			
02	التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي تعتبر من الأمور الواجب توفرها في المدقق لأجل أداء مهام التدقيق الداخلي للبنك على أحسن ما يمكن.	العدد	0	0	2	11	27	4.63	0.586	موافق بشدة
		النسبة	0	0	5	27.5	67.5			
03	التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعده على أداء مهام التدقيق الداخلي بالبنك.	العدد	0	0	2	13	25	4.58	0.594	موافق بشدة
		النسبة	0	0	5	32.5	62.5			
04	تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية عند أداء مهامه داخل البنك يساعد على تحسين مخرجات عملية التدقيق الداخلي.	العدد	0	2	5	16	17	4.20	0.853	موافق بشدة
		النسبة	0	5	12.5	40	42.5			
05	يعتبر وجود دليل مكتوب لجميع السياسات والإجراءات المتبعة من طرف قسم التدقيق الداخلي كدليل	العدد	0	1	1	16	22	4.48	0.679	موافق بشدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	لعمل الموظفين داخل القسم أمر ضروري.	النسبة	0	2.5	2.5	40	55			
06	توفر للمدقق الداخلي جميع الإمكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية اللازمة للقيام بعملية التدقيق الداخلي.	العدد	0	0	6	20	14	4.20	0.687	موافق بشدة
		النسبة	0	0	15	50	35			
07	يتم تقييم الأدلة والمستندات من طرف المدقق الداخلي للبنك بكل موضوعية.	العدد	0	0	4	22	14	4.25	0.630	موافق بشدة
		النسبة	0	0	10	55	35			
08	يقدم المدقق الداخلي توجيهات لإدارة البنك عند نهاية مهمة التدقيق الداخلي في شكل تقرير تدقيق داخلي.	العدد	0	0	2	20	18	4.40	0.591	موافق بشدة
		النسبة	0	0	5	50	45			
	واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك							4.42	0.441	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق بشدة حيث أن الفقرة الاولى تحتل المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 4.68 وبانحراف معياري قدره 0.474، وهذا يدل على أن وجود وظيفة التدقيق الداخلي مهم من أجل السير الحسن لنشاط البنك، في حين تحتل الفقرة الثانية المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.63 وبانحراف معياري 0.586، وهذا يدل على أن التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي تعتبر من الأمور الواجب توفرها في المدقق لأجل أداء مهام التدقيق الداخلي للبنك على أحسن ما يمكن.

ثم تأتي الفقرة الثالثة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.58 وانحراف معياري 0.594، حيث يرى معظم المستجوبين أنه المدقق الداخلي يلتزم بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعده على أداء مهام التدقيق الداخلي بالبنك، تليها الفقرة الخامسة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.48 وانحراف معياري 0.679، حيث يرى المستجوبون أن وجود دليل مكتوب لجميع السياسات والإجراءات المتبعة من طرف قسم التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين داخل القسم يعتبر أمر ضروري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم تأتي في المرتبة الخامسة الفقرة الثامنة وفي المرتبة السادسة الفقرة السابعة بمتوسط حسابي 4.40 و4.25 وبانحراف معياري 0.591 و0.630 على التوالي، حيث يرى المستجوبون أن المدقق الداخلي يعمل على تقديم توجيهات لإدارة البنك عند نهاية مهمة التدقيق الداخلي في شكل تقرير تدقيق داخلي، كما يتم تقييم الأدلة والمستندات من طرف المدقق الداخلي للبنك بكل موضوعية.

أما الفقرة الرابعة والسادسة فقد جاءت في آخر الترتيب بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 0.853 و0.687 على التوالي، حيث يرى أفراد العينة بأن تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية عند أداء مهامه داخل البنك يساعد على تحسين مخرجات عملية التدقيق الداخلي، كما يرون أن الإدارة توفر للمدقق الداخلي جميع الإمكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية اللازمة للقيام بعملية التدقيق الداخلي.

في حين أن محور واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك ضمن المجال موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره 4.42 وانحراف معياري قدره 0.441.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثالث (مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك).

الجدول الموالي يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك.

جدول رقم (2-10): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يساعد التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة الداخلية.	العدد	0	1	0	27	12	4.25	0.588	موافق بشدة
		النسبة	0	2.5	0	67.5	30			
02	يتولى قسم التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالبنك.	العدد	0	2	3	21	14	4.18	0.781	موافق
		النسبة	0	5	7.5	52.5	35			
03	يتمتع أفراد قسم التدقيق الداخلي بالمؤهلات العلمية والعملية التي تسمح لهم بتفعيل نظام إدارة	العدد	0	3	5	22	10	3.98	0.832	موافق
		النسبة	0	7.5	12.5	55	25			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المخاطر بالبنك.								
04	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء ونظام الرقابة الداخلية بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر بالبنك.	العدد	0	2	2	22	14	4.20	0.758	موافق بشدة
		النسبة	0	5	5	55	35			
05	يحدد قسم التدقيق الداخلي مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين إدارة المخاطر.	العدد	0	1	6	23	10	4.05	0.714	موافق
		النسبة	0	2.5	15	57.5	25			
06	يتم التنسيق بين أفراد قسم التدقيق من أجل تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك.	العدد	0	2	5	20	13	4.10	0.810	موافق
		النسبة	0	5	12.5	50	32.5			
07	هناك دراية تامة من طرف قسم التدقيق بمختلف المخاطر البنكية المحتملة والتأثيرات التي قد تعكسها.	العدد	0	1	5	27	7	4.00	0.641	موافق
		النسبة	0	2.5	12.5	67.5	17.5			
08	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي اتجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	العدد	0	2	1	28	9	4.10	0.672	موافق
		النسبة	0	5	2.5	70	22.5			
09	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي جميع الإمكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية لقياس المخاطر وتقييمها وتحليلها.	العدد	0	3	9	19	9	3.85	0.864	موافق
		النسبة	0	7.5	22.5	47.5	22.5			
10	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم المخاطر ويشارك في تحليلها وإدارتها بشكل دوري.	العدد	0	3	8	19	10	3.90	0.871	موافق
		النسبة	0	7.5	20	47.5	25			
11	تقييم نظام إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي يساعد في تخفيض المخاطر على مستوى البنك.	العدد	0	2	1	29	8	4.08	0.656	موافق
		النسبة	0	5	2.5	72.5	20			
12	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح	العدد	0	2	4	25	9	4.03	0.733	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع كافة المخاطر المحتملة.	النسبة	0	5	10	62.5	22.5			
13	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة إدارة البنك للتوصيات والاقتراحات المقدمة سابقا من أجل تحسين إدارة المخاطر بالبنك.	العدد	0	3	3	22	12	4.08	0.829	موافق
		النسبة	0	7.5	7.5	55	30			
14	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم المخاطر الناجمة عن تقييم خدمات بنكية جديدة.	العدد	0	3	9	18	10	3.88	0.883	موافق
		النسبة	0	7.5	22.5	45	25			
مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك								**4.04**	**0.450**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب الفقرات ضمن المجال موافق حيث أن الفقرة الاولى تحتل المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره 4.25 وبانحراف معياري قدره 0.588، حيث يرى أفراد العينة أن التدقيق الداخلي يساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة الداخلية.

في حين تحتل الفقرة الرابعة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.20 وانحراف معياري قدره 0.758، حيث يرى المستجوبون أن نشاط التدقيق الداخلي يشمل تقييم الأداء ونظام الرقابة الداخلية بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر بالبنك.

ثم تأتي الفقرة الثانية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.18 وانحراف معياري 0.781، فحسب المستجوبين يتولى قسم التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالبنك.

في حين احتلت الفقرتين السادسة والثامنة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.10 وانحراف معياري قدره 0.810 و0.672 على التوالي، حيث يرى المستجوبون أنه يتم التنسيق بين أفراد قسم التدقيق من أجل تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك، كما يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي اتجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.

ثم تأتي في المرتبة الخامسة الفقرتين الحادية عشر والثالثة عشر بمتوسط حسابي قدره 4.08 وبانحراف معياري قدره 0.656 و0.829 على التوالي، حسب المستجوبين يساعد تقييم نظام إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي في تخفيض المخاطر على مستوى البنك، كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة إدارة البنك للتوصيات والاقتراحات المقدمة سابقا من أجل تحسين إدارة المخاطر بالبنك.

تليها الفقرة الخامسة والثانية عشر والسابعة والثالثة في المرتبات السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة بمتوسط حسابي قدره 4.05 و4.03 و4.00 و3.98 وانحراف معياري 0.714 و0.733 و0.641 و0.832 على التوالي. في الأخير أتت كل من الفقرة العاشرة والرابعة عشر والتاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.90 و3.88 و3.85 وانحراف معياري 0.871 و0.883 و0.864 على التوالي.

في حين كان محور مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي قدره 4.04 وانحراف معياري 0.450.

ثالثا: تحليل فقرات المحور الرابع (مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية).

الجدول الموالي يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية.

جدول رقم (2-11): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الرابع

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يمارس البنك عمليات تحت مبدأ كفاية رأس المال (كفاية رأس المال هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، حيث أشارت لجنة بازل 3 إلى أن هاته النسبة يجب أن تكون أكبر من أو تساوي 10.5%.	العدد	0	1	4	27	8	4.05	0.639	موافق
		النسبة	0	2.5	10	67.5	20			
02	تتمتع إدارة البنك بالشفافية وتقوم بالإفصاح	العدد	0	1	14	16	9	3.83	0.813	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	عن جميع المخاطر التي تواجهه والإستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	النسبة	0	2.5	35	40	22.5			
03	هناك رقابة دورية من طرف السلطات الرقابية للتأكد من مدى التزام البنك بمبدأ كفاية رأس المال.	العدد	0	2	5	24	9	4.00	0.751	موافق
		النسبة	0	5	12.5	60	22.5			
04	يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك	العدد	1	0	9	24	6	3.85	0.770	موافق
		النسبة	2.5	0	22.5	60	15			
05	يتم تحقيق مبدأ كفاية رأس المال بشكل متوافق مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها البنك.	العدد	1	3	2	27	7	3.90	0.871	موافق
		النسبة	2.5	7.5	5	67.5	17.5			
06	يتم تكوين مخصصات (مؤونات) كافية لديون العملاء المشكوك في تحصيلها.	العدد	1	4	6	22	7	3.75	0.954	موافق
		النسبة	2.5	10	15	55	17.5			
07	يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.	العدد	2	1	5	22	10	3.93	0.971	موافق
		النسبة	5	2.5	12.5	55	25			
مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية								3.90	0.666	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن جميع الفقرات ضمن المجال موافق حيث احتلت الفقرة الاولى المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره 4.05 وانحراف معياري قدره 0.639، حيث يرى أفراد العينة المستجوبة أن البنك يمارس عملياته تحت مبدأ كفاية رأس المال، في حين احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.00 وبانحراف معياري قدره 0.751، حيث يرى المستجوبون أن هناك رقابة دورية من طرف السلطات الرقابية للتأكد من مدى التزام البنك بمبدأ كفاية رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد ذلك أتت الفقرة السابعة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.93 وانحراف معياري قدره 0.791، حيث يرى أفراد العينة أنه يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.

في حين احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.90 وانحراف معياري 0.871، حيث أشار المستجوبون إلى أن البنك يقوم بتحقيق مبدأ كفاية رأس المال بشكل متوافق مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها.

ثم تأتي في المرتبة الخامسة الفقرة الرابعة وفي المرتبة السادسة الفقرة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.85 و3.83 وبانحراف معياري 0.770 و0.813 على التوالي، حيث يرى المستجوبون أنه يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، كما تتمتع إدارة البنك بالشفافية وتقوم بالإفصاح عن جميع المخاطر التي تواجهه والإستراتيجيات المتبعة لإدارتها.

كما جاءت الفقرة السادسة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.954، حيث يرى أفراد العينة المستجوبة أنه يتم تكوين مخصصات كافية لديون العملاء المشكوك في تحصيلها.

في حين كان محور مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن المجال موافق بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.666.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات، قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صحتها من الناحية الإحصائية، وبعدها يتم اختيار أفضل نموذج لاختباره من الناحية الاقتصادية.

- **اختبار الفرضيات التالية:**

لقد تم وضع مجموعة من الفرضيات من أجل اختبارها، وسوف يتم التأكد من صحة الفرضيات أو نفيها اعتمادا على اختبار معامل الارتباط، تتمثل في الفرضيات التالية من الفرضية الصفرية والفرضية البديلة:

H0: لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك.

H1: يوجد دور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معامل الارتباط بين المحاور**

جدول رقم (2-12): معامل الارتباط بين المحاور

المحور	واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك	مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك	مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية	المحور الكلي
معامل الارتباط	0.664	0.901	0.669	1
احتمال Sig	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات SPSS.

إن معامل الارتباط بين إجابات الأفراد المستجوبين والخاصة بالمحور الأول يساوي 0.664 عند مستوى دلالة 0.05، ويفسر ذلك بأن هناك علاقة خطية بين واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.000 أقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول أنه: توجد علاقة بين واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك الناشطة بولاية أم البواقي.

- **اختبار الفرضيتين الأولى والثانية:**

- الفرضية الأولى: يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

- الفرضية الثانية: يعمل التدقيق الداخلي على تحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

بما أن معامل الارتباط بين إجابات أفراد العينة والخاصة بالمحور الثاني يساوي 0.901 عند مستوى دلالة 0.05، فيمكن القول أن: هناك علاقة ارتباط بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، كما أن للتدقيق الداخلي دور في إدارة المخاطر بالبنوك الناشطة بولاية أم البواقي، كما يتضح لنا أن مستوى الدلالة المعنوية sig=0.000 أقل من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضيتين الأولى والثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار الفرضية الثالثة: تطبق البنوك محل الدراسة مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**

نلاحظ من الجدول (12-2) وجود ارتباط معنوي موجب بين إجابات أفراد العينة والخاصة بالمحور الثالث، حيث كان معامل الارتباط يساوي 0.669 عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني أن البنوك الناشطة بولاية أم البواقي والمشكلة لعينة الدراسة تطبق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبالتالي تم قبول الفرضية الثالثة.

من خلال النتائج المتحصل عليها، يمكن القول أن: وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك لها دور مهم وكبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك، والمساعدة على إدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وذلك في إطار إرشادات وتوصيات لحنة بازل للرقابة المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، كما تم تدعيم الدراسة النظرية بدراسة ميدانية بالوكالات البنكية الناشطة بولاية أم البواقي.

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان الذي تضمن ترعة محاور، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود دور فعال لوظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

www.manaraa.com

يعتبر التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة بالمؤسسة، فهو يعمل على تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية بهدف الحد من الأخطاء والتلاعبات المالية والمحاسبية، هذا إضافة إلى متابعته لمدى التزام الإدارة بالقوانين السائدة والسياسات المسطرة، وإن البنوك وكغيرها من المؤسسات تعتبر من أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي، نظرا لطبيعة عمل البنك الذي يتميز بالعديد من المخاطر الداخلية والخارجية، فوجود قسم تدقيق داخلي ذو كفاءة وفعالية يعني تقليل احتمالية تعرض البنك للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، وفي هذا الصدد تشكلت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي مصدرة لجملة من القواعد التي من شأنها أن تفعل إدارة المخاطر وتجعلها أكثر نجاعة.

بناء على ذلك جاءت دراستنا الحالية التي حاولنا من خلالها معالجة موضوع دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية للتدقيق ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، كما تطرقنا إلى ماهية إدارة المخاطر وأنواع المخاطر البنكية وكيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يساعد في الحد منها، كما تم التطرق إلى أهم الإرشادات والتوصيات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال إدارة المخاطر البنكية كالتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.

أما في الفصل الثاني فقد حاولنا التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي مست موضوع دراستنا وقمنا بمقارنتها مع دراستنا الحالية، كذلك قمنا باستخدام استبانة من خلال دراسة ميدانية لعينة من البنوك الناشطة بولاية أم البواقي، وذلك لمحاولة قياس دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وعلى ضوء التحليلات التي أجريت على عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وضحت الدراسة واقع مهنة التدقيق الداخلي في البنوك حيث بينت أنه:
- هناك التزام للمدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، وهو ما يساعده على أداء مهامه.
- يتم توفير جميع الإمكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية للمدقق الداخلي واللازمة للقيام بمهامه على أكمل وجه.
- يحظى المدقق الداخلي بالاستقلالية عند أدائه لمهامه.

2- كما بينت الدراسة مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك وخلصت إلى أن:
- التدقيق الداخلي يساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يحدد قسم التدقيق الداخلي مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين إدارة المخاطر البنكية.
- يكون المدقق الداخلي على علم بجميع المخاطر البنكية المحتملة ويقوم باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل معها.

3- تبين من خلال الدراسة مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية، فتوصلنا الى أنه هناك تطبيق لمقررات وارشادات لجنة بازل بخصوص الرقابة وإدارة المخاطر البنكية، كالتزام البنوك - عينة الدارسة - بمبدأ كفاية رأس المال وتمتعهم بالشفافية والافصاح، وكذا التزامهم بالرقابة الدورية للتأكد من أن جميع الاستراتيجيات الموضوعة تم تطبيقها.

التوصيات المقترحة:

- ضرورة قيام البنوك بخلق قسم خاص بإدارة المخاطر، مع تعيين الأفراد ذوي الكفاءة لشغلها خاصة وأن الواقع أوضح عدم وجود اقسام مستقلة خاصة بهذه الوظيفة في جميع البنوك المدروسة.
- اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي نظرا لمكانته المهمة داخل الهيكل التنظيمي.
- ضرورة تنظيم دورات تدريبية للمدققين الداخليين لتطوير مستواهم وتجديد معلوماتهم حول التدقيق.
- ضرورة وجود تعاون فعال بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر نظرا لما لهذا التعاون من أثر كبير في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- ضرورة معالجة البيانات وفقا لنظام محوسبي معلوماتي محكم لاختصار الجهد والوقت وتجنب الطرق اليدوية التقليدية.
- ضرورة مواكبة كل ما هو جديد بخصوص إصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- ضرورة اهتمام البنوك بالمستوى العلمي للموظفين نظرا للتفاوت الكبير في الامكانيات العلمية والعملية التأهيلية للموظفين، فالتوظيف يجب أن يكون على أساس الشهادة والكفاءة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

www.manaraa.com

أولا: الكتب

1. آل شبيب، دريد كامل. 2012. إدارة البنوك المعاصرة. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
2. آل شبيب، دريد كامل. 2015. إدارة العمليات المصرفية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
3. بابنات، عبد الرحمان وعدون، ناصر دادي. 2008. التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. د.ط، دار المحمدي العامة للنشر والتوزيع، الجزائر.
4. بلعزوز، بن علي وآخرون. 2013. إدارة المخاطر (إدارة المخاطر والمشتقات المالية والهندسة المالية). ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
5. جبرا، كمال محمود. 2015. التأمين وإدارة المخاطر. ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
6. جمعة، أحمد حلمي. 2009. المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث. ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
7. حريز، سامي وسلمان، زيد. 2011. إدارة الكوارث والمخاطر بين النظرية والتطبيق. ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
8. الخطيب، خالد راغب. 2009. التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية. ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، البترا.
9. ديري، زاهد محمد. 2011. الرقابة الإدارية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
10. الراوي، خالد وهيب. 2009. إدارة المخاطر المالية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
11. سلامة، مصطفى صالح. 2011. الرقابة الداخلية والمالية. ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
12. سمحان، سهيل أحمد والوادي، محمود حسين. 2010. مبادئ الإحصاء للإقتصاد والعلوم الإدارية. ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
13. سواد، زاهرة توفيق. 2009. مراجعة الحسابات والتدقيق. ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
14. السوافيري، فتحي رزق وآخرون. 2002. الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية. د.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15.سيد، سالم رشدي. 2015. تأمين المبادئ والأسس والنظريات. ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

16.السيد، سيد عطاء الله. 2013. التدريب المحاسبي والمالي. ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

17.الشمري، صادق راشد. 2013. إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18.الصيرفي، محمد عبد الفتاح. 2014. إدارة البنوك. ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19.عثمان، محمد داود، 2013. إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره. ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.

20.عيسى، مهند حنا نقولا. 2010. إدارة مخاطر المحافظة الإئتمانية. ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

21.موسى، شنقيري نوري وآخرون. 2012. إدارة المخاطر. ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن.

22.الهلباوى، عبد الله توفيق. 2009. مقدمة في الإحصاء. د.ط، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

23.الوردات، خلف عبد الله. 2014. دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA. ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

24.سعيدي، خديجة. 2017. "إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل (دراسة حالة البنوك الإسلامية)"، أطروحة دكتوراه. كلية التجارة، جامعة أبي بكر بالقايد. تلمسان.

25.لعراف، فائزة. 2010. "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"، مذكرة ماجيستير. كلية التجارة، جامعة المسيلة.

26.أوصغير الويزة.2018. "دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس)". اطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد، جامعة المسيلة.

27.نجار حياة. 2014. "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقياته بازل". اطروحة دكتوراه. كلية التجارة، جامعة فرحات عباس، سطيف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28.جهاد، حمدي إسماعيل مطر. 2010. "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين(دراسة تطبيقية)". مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

29.عزت أبو شهاب، عزت هاني. 2018. "مدى فعالية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان". مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

30.بن بوزيد، سلمان. 2017. "استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015)". أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

31.بودونة، أسماء. 2016. "محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق (دراسة ميدانية في الجزائر)". أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

32.حنينة، منار. 2014. "المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في الجزائر". مذكرة ماجيستير، تخصص قانون عام، جامعة قسنطينة1.

33.البريجمي، شادي صالح. 2012. "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر". مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

34.عياش، زوبير. 2012. "تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي. أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة أم البواقي.

35. حمايزية، فارس. 2013. دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المفتشية الجهوية للتدقيق الوكالة رقم: 182)، مذكرة ماستر، تخصص مراجعة وتدقيق، جامعة أم البواقي.

36.لظن، هيا مروان إبراهيم 2016. مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق اطارCoSo، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

37.رضوان، ديب إيهاب مصطفى. 2012. أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية. مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

38.المدهون، إبراهيم رباح. 2011. دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجيستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39.مرابط، نوال. 2013. دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

40.بن شرودة، الحادة. 2015. تحت عنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمة لخضر.

ثالثا: المجلات

41.الوطار، سيف عبد الرزاق محمد. 2010. إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية (دراسة عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). العدد 100، مجلد32، جامعة الموصل العراق.

رابعا:المراجع الأجنبية

42. Beasley, Mark S., Richard Clune, and Dana Hermanson. 2006. The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function. Journal of Foriensic Accounting, pp 1-20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

www.manaraa.com

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

هذه الاستبانة موجهة إلى:

مدراء البنوك، رؤساء المصالح بالبنوك، المدققون الداخليون بالبنوك، مساعدو المدققون الداخليون بالبنوك، المحاسبون بالبنوك.

السادة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار إعداد بحث جامعي لمرحلة الماستر، يتطلع الطالب إلى تعاونكم في تحقيق أهداف البحث العلمي والمساهمة برأيكم؛ حيث يقوم الطالب في هذا المجال بإجراء دراسة ميدانية لمحاولة ابراز **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك.**

لذا نأمل من حضرتكم المحترمة التفضل بالإجابة على هاته الاستبانة، مع الإشارة بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

طالبة الماستر: قاسمي ايمان تحت إشراف: د. بوسنة حمزة

شكرا مسبقا على تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: المعلومات العامة

من فضلك يرجى تحديد معلوماتك العامة، بوضع العلامة (×) في خانة الإجابة المناسبة.

1. الوظيفة:

مدير بنك		رئيس مصلحة		مدقق داخلي	
مساعد مدقق داخلي		محاسب		أخرى	

2. القطاع:

عام		خاص	

3. المستوى العلمي: .....

4. العمر:

≥ 30 سنة		> 30 سنة و ≤ 50 سنة		> 50 سنة	

5. الخبرة المهنية:

≥ من 5 سنوات		> 5 و ≤ 10 سنوات		> 10 سنوات	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: واقع وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك						
البند	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجود وظيفة التدقيق الداخلي مهم من أجل السير الحسن لنشاط البنك.					
2	التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي تعتبر من الأمور الواجب توفرها في المدقق لأجل أداء مهام التدقيق الداخلي للبنك على أحسن ما يمكن.					
3	التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعده على أداء مهام التدقيق الداخلي بالبنك.					
4	تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية عند أداء مهامه داخل البنك يساعد على تحسين مخرجات عملية التدقيق الداخلي.					
5	يعتبروجود دليل مكتوب لجميع السياسات والإجراءات المتبعة من طرف قسم التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين داخل القسم.					
6	توفر للمدقق الداخلي جميع الإمكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية اللازمة للقيام بعملية التدقيق الداخلي.					
7	يتم تقييم الأدلة والمستندات من طرف المدقق الداخلي للبنك بكل موضوعية.					
8	يقدم المدقق الداخلي توجيهات لإدارة البنك عند نهاية مهمة التدقيق الداخلي في شكل تقرير تدقيق داخلي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: مدى ارتباط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بالبنك						
البند	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	يساعد التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة الداخلية.					
10	يتولى قسم التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالبنك وتحسينه.					
11	يتمتع أفراد قسم التدقيق الداخلي بالمؤهلات العلمية والعملية التي تسمح لهم بتفعيل نظام إدارة المخاطر بالبنك.					
12	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء ونظام الرقابة الداخلية بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر بالبنك.					
13	يحدد قسم التدقيق الداخلي مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين إدارة المخاطر.					
14	يتم التنسيق بين أفراد قسم التدقيق من أجل تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك.					
15	هناك دراية تامة من طرف قسم التدقيق بمختلف المخاطر البنكية المحتملة والتأثيرات التي قد تعكسها.					
16	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم التدقيق الداخلي اتجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.					
17	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي جميع الإمكانيات والموارد المالية، المادية والبشرية لقياس المخاطر وتقييمها وتحليلها.					
18	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتقييم الأولي لمخاطر البنك.					
19	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم المخاطر ويشارك في تحليلها وإدارتها بشكل دوري.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20	تقييم نظام إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي يساعد في تخفيض المخاطر على مستوى البنك.					
21	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع كافة المخاطر المحتملة بالبنك.					
22	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم المخاطر الناجمة عن تقييم خدمات بنكية جديدة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الرابع: مدى التزام البنوك بإدارة المخاطر وفقا لما نصت عليه لجنة بازل للرقابة المصرفية						
البند	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
23	يمارس البنك عملياته تحت مبدأ كفاية رأس المال **(كفاية رأس المال هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، حيث أشارت لجنة بازل 3 إلى أن هاته النسبة يجب أن تكون أكبر من أو تساوي 10.5 %)**..					
24	تتمتع إدارة البنك بالشفافية وتقوم بالإفصاح عن جميع المخاطر التي تواجهه والإستراتيجيات المتبعة لإدارتها.					
25	هناك رقابة دورية من طرف السلطات الرقابية للتأكد من مدى التزام البنك بمبدأ كفاية رأس المال.					
26	يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك					
27	يتم تحقيق مبدأ كفاية رأس المال بشكل متوافق مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها البنك.					
28	يتم تكوين مخصصات (مؤونات) كافية لديون العملاء المشكوك في تحصيلها.					
29	يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com